المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ

العدد (٢٠٨) - الجزء (٤) - السَّنة (٥٨) - رمضان ١٤٤٥هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية

مَجلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ دَوْرِيَّةٌ مُحكَّمَةٌ

العدد (٢٠٨) - الجزء (٤) - السَّنة (٥٨) - رمضان ١٤٤٥هـ

حقوق الطبع محفوظة

النسخة الورقيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٦
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٨٩٨

النسخة الإلكترونيَّة :
رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنيَّة :
١٤٣٩ - ٨٧٣٨
بتاريخ : (١٤٣٩/٩/١٧)
الرقم التسلسلي الدولي للدوريَّات (ردمد)
١٦٥٨ - ٧٩٠١

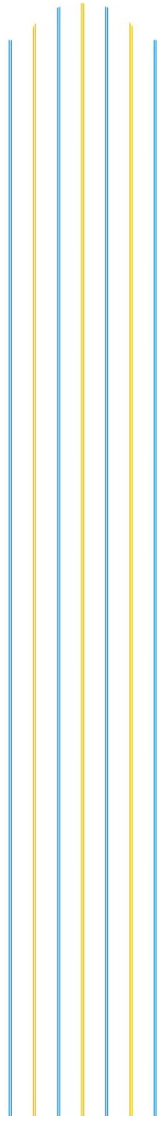

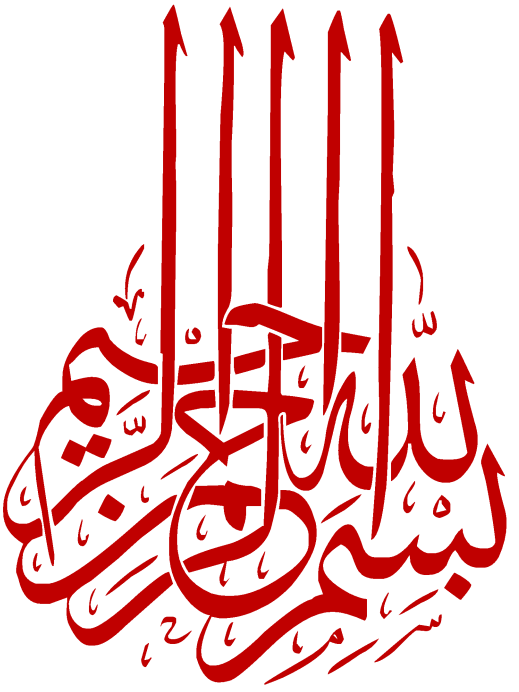
بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان المراسلات :

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني :

es.journalils@iu.edu.sa

الموقع الإلكتروني للمجلة :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الهيئة الاستشاريَّة

أ . د/ سعد بن تركي الخثلان

عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)

سمو الأمير د/ سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي أ . د/ يوسف بن محمد بن سعيد

عضو هيئة كبار العلماء

أ . د/ عياض بن نامي السلمي

رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ . د/ عبد الهادي بن عبد الله حميتو

أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ . د/ مساعد بن سليمان الطيار

أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ . د/ غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ . د/ مبارك بن سيف الهاجري

عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقًا)

أ . د/ زين العابدين بلا فريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ . د/ فالح بن محمد الصغير

أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ . د/ حمد بن عبد المحسن التويجري

أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

هيئة التحرير

أ . د/ عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة
(رئيس التحرير)

أ . د/ أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلاميَّة
(مدير التحرير)

أ . د/ رمضان محمد أحمد الرويي
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر بالقاهرة

أ . د/ عبد القادر بن محمد عطا صوفي
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبدالله بن إبراهيم اللحيدان
أستاذ الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة

أ . د/ عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السُّنة ومصادرها بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ حمد بن محمد الهاجري
أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعيَّة بجامعة الكويت

أ . د/ أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ عبد الله بن عبد العزيز الفالح
أستاذ فقه السُّنة ومصادرها بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ محمد بن أحمد برهجي
أستاذ القراءات بجامعة طيبة

أ . د/ باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلاميَّة

أ . د/ أمين بن عايش المزيني
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلاميَّة

د/ إبراهيم بن سالم الحبيشي
أستاذ الأنظمة المشارك بالجامعة الإسلاميَّة

د/ حمدان بن لافي العنزي
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة الحدود الشماليَّة

د/ علي بن محمد البدراني
(سكرتير التحرير)

د/ فيصل بن معتز بن صالح فارسي
(قسم النشر)

قواعد النشر في المجلة(*)

١- أن يكون البحث جديدًا لم يسبق نشره.
٢- أن يتَّسم بالأصالة والجدَّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
٣- أن لا يكون مستلًّا مِن بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
٤- أن تراعى فيه قواعد البحث العلمي الأصيل، ومنهجيَّته.
٥- ألا يتجاوز البحث عن (١٢,٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
٦- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغويَّة والطباعيَّة.
٧- في حال نشر البحث ورقيًّا يمنح الباحث (١٠) مستلَّات من بحثه.
٨- فى حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيًّا أو إلكترونيًّا، ويحقُّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحليَّة والعالميَّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
٩- لا يحقُّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة - في أي وعاءٍ من أوعية النشر - إلَّا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
١٠- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
١١- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملًا على:
- صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربيَّة والإنجليزيَّة.
- مستخلص البحث باللغة العربيَّة، واللغة الإنجليزيَّة.
- مقدِّمة؛ مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة، والإضافة العلمية في البحث.
- صلب البحث.
- خاتمة؛ تتضمن النتائج والتوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربيَّة.
- رومنة المصادر العربيَّة بالحروف اللاتينيَّة في قائمة مستقلة.
- الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسل الباحث على بريد المجلة المرفقات الآتية:

البحث بصيغة (WORD) و (PDF)، نموذج التعهد، سيرة ذاتيَّة مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١-	أصول الفقه والذكاء الاصطناعي - العلاقة والتأثير - د / يوسف بن هلال بن هليل السحيمي	١١
٢-	مبدأ التزام اللغة العربية في الإجراءات القضائية - دراسة تأصيلية في أنظمة المملكة العربية السعودية - أ . د / هيثم حامد المصاروة	٥٣
٣-	العوامل المؤثرة في تحقيق التزام البائع بنقل ملكية المحل التجاري وتسليمه للمشتري - دراسة مقارنة - د / حسن بن غازي بن ناجم الرحيلي	١٠٣
٤-	العرف وأثره في نظام الأحوال الشخصية - دراسة تأصيلية تطبيقية في النظام السعودي - د / مشاعل بنت نغيمش بن غازي الحربي	١٥٧
٥-	التعويض عن فوات المنفعة في الفقه الإسلامي - دراسة فقهية مقارنة بالنظام والقضاء السعودي - د / محمد بن صالح بن محمد العايد	٢٠٩
٦-	تنافسيّة الاقتصاد الوطني - دراسة تأصيلية تطبيقية على الاقتصاد السعودي (٢٠١٥م -٢٠٢٢م) - د / عبد القادر بن أحمد باكر الباكري	٣٠٥
٧-	أثر الائتمان المصرفي بصيغ التمويل الإسلامية على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية - دراسة قياسية خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٢م - د / فهد بن محمد بكر عابد	٣٦٧
٨-	دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في تحقيق التحول الصناعي في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ د / وليد بن منور حمد الظبي	٤١١
٩-	غايات النظام الأسري في الإسلام د / فهد بن محمد بن عبد الله الخويطر	٤٦٧
١٠-	توظيف الاقتباس من القرآن الكريم في الخطاب الدعوي (خطب أبي بكر الصديق ﷺ أنموذجاً) - دراسة استقرائية تحليلية - د / هند بنت علي بن عبد الله الموسى	٥١٩

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
١٣٨١
1961
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في تحقيق التحول الصناعي في إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

The role of the Saudi Industrial Development Fund in achieving industrial transformation within the framework of the Kingdom of Saudi Arabia Vision 2030

إعداد :

د / وليد بن منور حمد الظبي

أستاذ مساعد، الجامعة الإسلامية، قسم الاقتصاد الإسلامي

Prepared by :

Dr. Waleed bin Menwer Hamad Althabi

Assistant Professor, Islamic University, Department of Islamic Economic

Email: Waleed-676@hotmail.com

استلام البحث		اعتماد البحث
A Research Receiving		A Research Approving
2023/11/12		2024/01/03

نشر البحث

A Research publication

رمضان ١٤٤٥هـ - March 2024

DOI :10.36046/2323-058-208-038

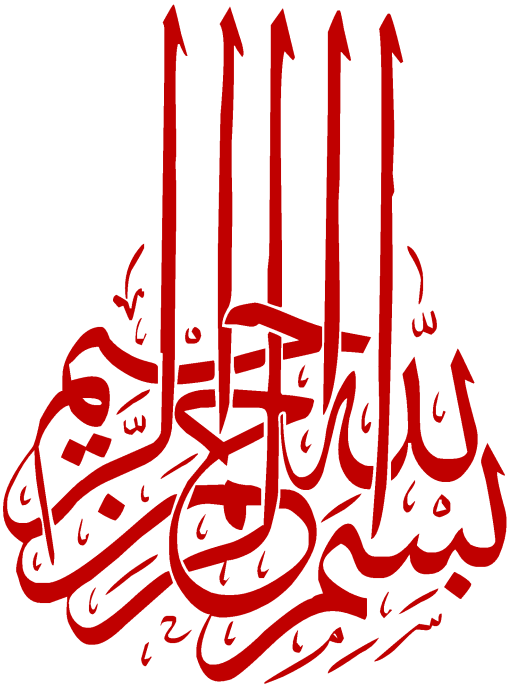
بسم الله الرحمن الرحيم

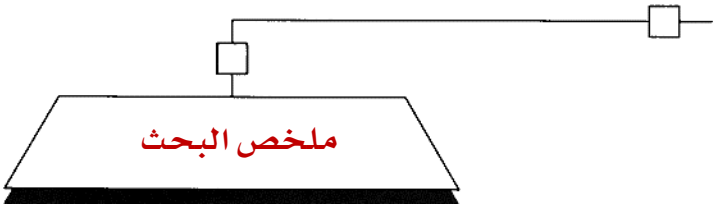

تعول المملكة العربية السعودية على القطاع الصناعي من خلال رؤيتها التي يعتبر أحد محاورها التنويع الاقتصادي، حيث يهدف هذا البحث إلى إبراز دور القطاع الصناعي في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال الوقوف على طبيعة وأهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية الخاص بتمكينه من القيام بهذا الدور، وإبراز دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في الوصول بهذا البرنامج إلى تحقيق أهدافه المتعلقة بالتحول الصناعي كهدف استراتيجي تنموي تسعى إليه المملكة، حيث يمثل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية رأس الرمح في النهوض بالدور القيادي للقطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠، كما يواصل صندوق التنمية الصناعية السعودي في القيام بدوره الأساسي كداعم للقطاع الصناعي من خلال الاستمرار في تمويل قطاعات الصناعات الأساسية مما يسهم في تعزيز مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد السعودي، ممثلة في القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتوليد مزيدًا من فرص العمل.

الكلمات المفتاحية: (صندوق التنمية الصناعية، الاقتصاد الصناعي، تطوير الصناعة).

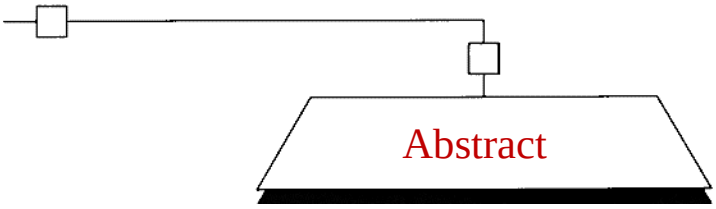

The Kingdom of Saudi Arabia relies heavily on the industrial sector as part of its vision for economic diversification. This research aims to highlight the role of the industrial sector within the framework of Saudi Vision 2030. It explores the nature and objectives of the National Industrial Development and Logistics Program (NIDLP) and emphasizes the role of the Saudi Industrial Development Fund (SIDF) in enabling the program to fulfill its goals related to industrial transformation as a strategic developmental objective pursued by the Kingdom. The National Industrial Development and Logistics Program, along with the support of the Saudi Industrial Development Fund, plays a pivotal role in advancing the leadership of the industrial sector in the Saudi economy, in line with Saudi Vision 2030. The SIDF continues to fulfill its primary role as a supporter of the industrial sector by providing financing for key industrial sectors, thereby enhancing the contribution of the industrial sector to achieving the overall goals of the Saudi economy. This includes adding value to the gross domestic product, diversifying exports, and generating more employment opportunities.

Keywords: (NIDLP, Industrial economy, Industry development).

المقدِّمة

ظل القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية موضع اهتمام الدولة ضمن خططها التنموية المتعاقبة خلال العقود الماضية، وذلك بالتركيز عليه بشكل رئيسي، إلى جانب قطاعات أخرى، في إحداث التنويع الاقتصادي المطلوب كهدف استراتيجي يتم عبر تحقيقه التحول من اقتصاد تقليدي يعتمد على المورد الواحد إلى اقتصاد حديث متنوع ومتعدد القطاعات، وهذا التوجه الاستراتيجي هو نفسه ما سارت عليه رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك ضمن محور "اقتصاد مزدهر" الذي يمثل أحد المحاور الثلاثة الرئيسية للرؤية، والتي تستند في توجهها هذا إلى نقاط القوة التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية، من موقع استراتيجي وقوة استثمارية ومركز ريادي وقيادي بين العالمين العربي والإسلامي.

وتبرز عناية رؤية المملكة ٢٠٣٠ واهتمامها بالقطاع الصناعي وتعويلها عليه في تحقيق أهدافها من خلال إفرادها له ببرنامج تنفيذي خاص بتطويره وتحويله إلى أحد عناصر قوة الاقتصاد السعودي، وهو برنامج تطوير الصناعة الوطنية وتطوير الخدمات اللوجستية، الذي تم إطلاقه في العام ٢٠١٩م بهدف تطوير أربعة قطاعات اقتصادية متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض، وهي قطاع الصناعة وقطاع التعدين وقطاع الطاقة وقطاع الخدمات اللوجستية، حيث أفرد كل قطاع من هذه القطاعات الأربعة باستراتيجية خاصة به، ولتحقيق أهداف هذا البرنامج تم في عام ٢٠١٩م اعتماد صندوق التنمية الصناعية السعودي ليكون الممكن المالي الرئيسي للتمويل الصناعي في

المملكة العربية السعودية، وفي هذا الإطار تم رفع رأسماله إلى ١٠٥ مليار ريال سعودي، بعد أن كان ٦٥ مليار ريال سعودي، ومن أجل القيام بدوره في تحقيق أهداف هذا البرنامج، خاصة ما يتعلق منها بقطاع الصناعة، حيث أطلق الصندوق عدة برامج ومنتجات تمويلية جديدة تهدف إلى دعم التنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الصناعي وتطوير القاعدة الصناعية وتأسيس قطاع الطاقة المتجددة، حيث شهدت السنوات التالية لاعتماد الصندوق كممكن مالي رئيسي للتمويل الصناعي جهودًا مقدرة للصندوق في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية وتطوير الخدمات اللوجستية، وهذا ما سيعمل هذا البحث على الوقوف عليه وإبرازه.

أهمية الموضوع:

تبرز من خلال الآتي:

-أهمية برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في إطار تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

-أهمية الدور الذي يقوم به صندوق التنمية الصناعية السعودي في تحقيق التحول الصناعي كهدف تنموي استراتيجي تسعى إليه المملكة العربية السعودية.

إشكالية البحث:

تعول المملكة العربية السعودية على القطاع الصناعي في القيام بدور محوري في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، مستندة في ذلك إلى برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وقد أوكلت لصندوق التنمية الصناعية مهمة الممكن المالي الرئيسي للتحول الصناعي المطلوب، وعليه فإن التساؤلات التي تتبلور من خلالها أشكالية البحث تتمثل في الآتي:

١-ما أهمية القطاع الصناعي في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

٢-ما طبيعة وأهداف واستراتيجية برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية كأحد البرامج التنفيذية لرؤية المملكة ٢٠٣٠؟

٣-ما دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في التحول الصناعي في المملكة العربية السعودية؟

❁ هدف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز دور القطاع الصناعي في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، والوقوف على طبيعة وأهداف البرنامج الخاص بتمكينه من القيام بهذا الدور، وإبراز دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في الوصول بهذا البرنامج إلى تحقيق أهدافه المتعلقة بالتحول الصناعي كهدف استراتيجي تسعى إليه المملكة.

❁ فرضيات البحث:

تتمثل في الآتي:

-يرتبط دور القطاع الصناعي في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ بالأهمية والأبعاد التنموية التي ينطوي عليه هذا القطاع.

-البرامج والأنشطة التمويلية المتنوعة لصندوق التنمية الصناعية السعودي تسهم بشكل فعال في تحقيق التحول الصناعي كهدف رئيس لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

❁ حدود البحث:

-الحدود الموضوعية: الدور الذي يقوم به صندوق التنمية الصناعية السعودي في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية في التحول الصناعي.

-الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

-الحدود الزمانية: الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢١م.

❁ منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل جوانبها وأبعادها، ويعتمد في جمع مادته على المصادر الثانوية من

مراجع وتقارير رسمية صادرة من الجهات ذات الصلة.

❁ هيكل البحث:

يتكون البحث من مقدمة منهجية ومبحثين وخاتمة، وذلك كما يلي:

المبحث الأول: الصناعة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ "دراسة نظرية".

المطلب الأول: أهمية التنمية الصناعية ووسائل دعمها.

المطلب الثاني: الصناعة الوطنية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ والاستراتيجية الخاصة بها.

المبحث الثاني: جهود صندوق التنمية الصناعية في تطوير الصناعة الوطنية طبقاً لرؤية ٢٠٣٠ "دراسة تحليلية".

المطلب الأول: صندوق التنمية السعودي ومنتجاته.

المطلب الثاني: جهود الصندوق في تطوير الصناعة الوطنية خلال فترة الدراسة (٢٠١٨-٢٠٢١م).

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات.

❁ الدراسات السابقة:

وقف الباحث على عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة، وذلك كما يلي:

١-دراسة عبدالله القرافي (٢٠٢١): وهي رسالة دكتوراة تناولت موضوع صندوق التنمية الصناعية السعودي ودوره في تطوير القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٨م، حيث تمحورت مشكلة الدراسة حول جهود صندوق التنمية الصناعية السعودي في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، والخاصة بتطوير القطاع الصناعي والتحديات التي تواجهه في هذا الخصوص، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وتوصلت إلى عدد من النتائج أبرزها أن الصندوق هو الداعم الأساسي لمشروعات القطاع الخاص الصناعي، وأن أداء برامجه المختلفة اتسمت بالكفاءة والتنوع والشمول.

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحث في دور صندوق التنمية الصناعية السعودي في نطاق تطوره التاريخي عبر فترة زمنية أطول نسبيًا، وترتكز بشكل أساسي على أهداف الصندوق، بينما تغطي دراسة الباحث فترة زمنية لاحقة للفترة التي غطتها الدراسة السابقة مع التركيز على دور الصندوق في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ المرتبطة بالقطاع الصناعي.

٢-دراسة أحمد الصادق إدريس (٢٠١٣)، رسالة دكتوراة تناولت موضوع صندوق التنمية الصناعية السعودي في كفالة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٣م)، حيث تمثلت إشكالية البحث في أن ٧٠% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ليست لديها علاقات مصرفية أو تمويلية لعدم كفاية الضمانات التي تطلبها المصارف، الأمر الذي يقتضي وجود جهة تكفل هذه المنشآت لدى المصارف، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وتوصل إلى عدد من النتائج، أهمها أن برنامج كفالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابع لصندوق التنمية الصناعية السعودي نجح في توفير تسهيلات مصرفية لتلك المنشآت.

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحث في تعلق موضوعها بصندوق التنمية الصناعية السعودي، وتختلف معها في تركيزها على برنامج واحد من برامج الصندوق في فترة زمنية سابقة، بينما تشكل دراسة الباحث كل برامج الصندوق في فترة زمنية لاحقة مع التركيز على دور الصندوق في خدمة أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ الخاصة بتطوير الصناعة، ولخضوعها لقواعد الائتمان التي تضعها البنوك المركزية من جانب آخر.

المبحث الأول: الصناعة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ "دراسة نظرية"

يهدف الإطار النظري لموضوع الدراسة إلى إبراز أهمية التنمية الصناعية ضمن العملية التنموية الشاملة باعتبار أن تنمية القطاع الصناعي عملية جوهرية ومرتكز أساسي فيها، كما يشتمل أيضا على بيان أهمية دعم الصناعة وأهم وسائله، متمثلا في الدعم التمويلي عبر مؤسسة تمويلية متخصصة في توفير التمويل اللازم لتشجيع وتحفيز الاستثمار في النشاط الصناعي، إلى جانب الدعم الفني متمثلاً في تقديم الاستشارات والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى. وسوف يتم دراسة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: أهمية التنمية الصناعية ووسائل دعمها

الفرع الأول: أهمية التنمية الصناعية في إطار العملية التنموية:

تكتسب الصناعة أهمية خاصة ومتزايدة في الاقتصادات الوطنية المعاصرة، الأمر الذي يستلزم الاهتمام به وتركيز الجهود التنموية على تطوير وتعظيم آثارها الاقتصادية، وترتكز ضرورة العمل على إحداث التنمية الصناعية، كأساس للتنمية الاقتصادية، على عدة اعتبارات ترتبط بعمل وأنشطة القطاع الصناعي، تتلخص في الآتي:

أولا: دور القطاع الصناعي في تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية: حيث يسهم القطاع الصناعي في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال القيمة المضافة التي يحققها الناتج الصناعي، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة الدخل الوطني من جانب، وإلى رفع مستوى الإنتاجية من جانب آخر، كما يسهم أيضا في تحسين موقف ميزان المدفوعات عن طريق إحلال المنتجات الصناعية المحلية محل سلع الواردات، وعن طريق إحلال الصادرات الصناعية محل الصادرات من المواد الخام الأولية، هذا بالإضافة إلى إسهامه في خفض معدلات البطالة عن طريق خلق مزيد

من الوظائف يتم استيعاب القوة العاملة الوطنية فيها(١).

ثانيا: تأثير القطاع الصناعي على القطاعات الاقتصادية الأخرى: ويكون ذلك من خلال علاقات الترابط الخلفية والأمامية في تلك القطاعات(٢)، حيث يمد كل من القطاع الزراعي وقطاع التعدين بمستلزمات الإنتاج كالمعدات والآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وأدوات الإنتاج التعديني، وفي نفس الوقت يعد القطاع الصناعي مصدرا للطلب على مدخلات الإنتاج الصناعي من المواد الخام التي ينتجها كل من القطاع الزراعي وقطاع التعدين، كذلك يرتبط القطاع الصناعي بقطاع الخدمات الاقتصادية متمثلة في كل من قطاع الطاقة وقطاع النقل والمواصلات والخدمات اللوجستية وقطاع الخدمات المالية.

ثالثًا: دور القطاع الصناعي في تطوير هيكل الاقتصاد الوطني وتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل: حيث يسهم القطاع الصناعي في تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات التي تعاني من تخلف في مكوناتها القطاعية باعتمادها على قطاعات الإنتاج الأولي (الزراعي، والاستخراجي)، وذلك عن طريق الاهتمام بالقطاعات الصناعية المختلفة وإقامة مجموعة من الصناعات المتنوعة يتم من خلالها توسيع القاعدة الصناعية وتقوية قاعدة الاقتصاد، الأمر الذي تتنوع معه مصادر الدخل الوطني ومصادر الدخل الحكومي، وفي هذا الإطار لعبت الصناعة التحويلية بمختلف مجالاتها دورا حيويًا ومؤثرًا في عملية إعادة بناء الهيكل الاقتصادي للعديد من الدول التي نجحت في الوصول إلى غاياتها التنموية من خلال الأنشطة الصناعية مرتفعة الإنتاجية في فترة الإقلاع الكبير التي شهدتها الدول الغربية منذ القرن

(١) د. السيد محمد أحمد السرتي، "اقتصاديات الصناعة"، (الإسكندرية: دار فارس للنشر، ٢٠١٢م)، ص٢٦-٢٧.

(٢) السرتي، "اقتصاديات الصناعة الإسكندرية"، ص٢٧.

الثامن عشر وخلال القرن العشرين، وما تزال الصناعة التحويلية تمثل حجر الزاوية في البرامج التنموية المعاصرة التي تنتهجها الدول النامية في سعيها للحاق بركب التنمية(١)، وتأكيداً لهذا الدور فإن تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٣ الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" اعتبر النمو المستدام للتشغيل ودور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي هي العوامل الأكثر أهمية في التنمية الصناعية(٢).

رابعًا: دور الصناعة في التطور التكنولوجي: ويبرز هذا الدور من خلال مدخلين؛ المدخل الأول هو جلب التكنولوجيا الصناعية الحديثة من الدول المتقدمة عبر الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتوظيفها في العمليات الإنتاجية الصناعية، الأمر الذي يسهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج الصناعي من حيث الإنتاج الكبير والجودة والتكلفة المنخفضة، فضلا عن إسهامه في رفع وتطوير قدرات ومهارات العمالة الوطنية، أما المدخل الثاني فيتمثل في أن قطاع الصناعة يقوم بدور مهم في عملية الابتكار وخلق وانتشار التكنولوجيا، خاصة الصناعات ذات القاعدة العلمية مثل الصناعات الكيماوية والصناعات الهندسية وغيرها(٣).

خامسًا: دور الصناعة في تحسين مستوى المعيشة: ويكون ذلك من خلال توفير فرص العمل عالية الأجور(٤)، التي توفر للقوة العاملة مستويات دخول مجزية

---

(١) هشام محمد عمارة، "دور الصناعة التحويلية في التنمية الاقتصادية"، *مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد٥١٩*، (٢٠١٥م): ٣٥٧.

(٢) فرج بن عبدالمحسن القحطاني، "التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية – واقع وطموح"، (مكة: دار طيبة الخضراء، ١٤٣٧هـ)، ص٤٢.

(٣) د. محمد يونس عبدالحليم، "الاقتصاد الصناعي"، (القاهرة: روابط للنشر وتقنية المعلومات، ٢٠٢٠م)، ص٥٦.

(٤) محمد عبدالحليم، "الاقتصاد الصناعي"، ص٩٧

ترتفع معها القوة الشرائية للأفراد بما يمكنهم من الحصول على ما يحتاجونه من سلع وخدمات استهلاكية تلبي احتياجاتهم الضرورية والكمالية بالقدر الذي تتحقق معه مستويات رفاهية مناسبة، كما تسهم الصناعة من جانب آخر في تحقيق رفاهية الأفراد من خلال مساهمتها في مد الأسواق بمختلف السلع والخدمات التي يحتاجها بما يحقق الوفرة فيها والاكتفاء الذاتي منها.

سادسًا: دور الصناعة في تنمية المجتمعات المحلية: ويكون ذلك بالتوزيع الجغرافي للصناعات في إطار عملية التوطين الصناعي التي تسهم في تطوير المنطقة التي يتم توطين الصناعة فيها وزيادة مستوى تحضرها، وذلك من خلال تطوير البنيات التحتية فيها وزيادة مستوى تغطية الخدمات بما يلبي حاجة السكان والانتقال بمجتمعه إلى مرحلة التحديث والتحضر، ومن ثم تحقيق هدف التوازن التنموي الذي تسعى إليه الدول(١).

الفرع الأول: أهمية دعم الصناعة ووسائله:

يقوم مفهوم دعم الصناعة على فكرة الدعم التمويلي المتمثل في التمويل للمنشآت الصناعية، والذي يكون عادة بشروط ميسرة من حيث المدة والتكلفة، فيكون في الغالب في شكل قروض طويلة ومتوسطة الأجل وتكلفة أقل أو حتى بتكلفة صفرية في بعض الحالات، فضلا عن الدعم الفني القائم على فكرة تقديم الاستشارات الفنية والتطويرية لأصحاب المشروعات الصناعية، وبيان ذلك كما يلي:

أولًا: التمويل الصناعي: يشكل التمويل الصناعي أحد أهم العوامل الحاسمة في نجاح ونمو المشروعات الصناعية منذ مرحلة التأسيس والبناء وحتى مرحلة التشغيل والإنتاج، ويمثل الحصول عليه أبرز التحديات التي تواجه تلك المشروعات وأهم محددات نجاحها واستمرارها ونموها، ولهذا السبب تهتم الدول، في إطار برامجها الخاصة

(١) محمد عبدالحليم، "الاقتصاد الصناعي"، ص١٢٩.

بتنمية القطاع الصناعي، بتيسير عملية الحصول على التمويل اللازم لتشجيع وتحفيز الاستثمار في مجال الصناعة، ومن أجل ذلك فإنها تقوم بإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الصناعي، تكون إما في هيئة بنوك أو صناديق تنموية تقوم بتقديم القروض متوسطة وطويله الأجل، اللازمة لإقامة المباني والمستودعات وشراء الآلات ومعدات الإنتاج، كما تقوم بتقديم القروض قصيرة الأجل التي تستخدم في شراء مستلزمات العملية التشغيلية، مثل مدخلات الإنتاج ودفع أجور العاملين ومصاريف التسويق والإعلان وغيرها(١).

وعادة ما تنقسم قروض مؤسسات التمويل الصناعي إلى(٢):

١- القروض الخاصة بتمويل الأصول الثابتة من مباني وآليات ومعدات، حيث تتراوح مدتها ما بين ٣ إلى ١٠ أعوام وقد تصل إلى أكثر من ذلك في كثير من الأحوال.

٢- التسهيلات الخاصة بتمويل مستلزمات الإنتاج ومصاريف التشغيل، وهذه عادة لا تتجاوز مدتها عاما واحدًا.

٣- التسهيلات الخاصة بتمويل عمليات تصدير المنتجات تامة الصنع، وهذه تتراوح مدتها ما بين العام والثلاثة أعوام.

وبالنسبة للقروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل، فإن هذه المؤسسات المتخصصة تقدمها مقابل ضمانات عينية، كالرهن العقاري، والرهن التجاري، وفي كثير من الأحوال تراعي هذه المؤسسات أوضاع الصناعات الصغيرة في شروطها

(١) د. محمد عبدالعزيز عجمية؛ د. إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية تطبيقية"، (الإسكندرية: قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٠م)، ص١٨٥.

(٢) عجمية؛ إيمان، "التنمية الاقتصادية"، ص ١٨٥، ١٨٦.

التمويلية المتعلقة بتكلفة التمويل والضمانات المطلوبة(١).

ومن حيث مصادر مواردها المالية فإن مؤسسات التمويل الصناعي، سواء كانت بنوك أو صناديق تنموية، تعتمد بشكل أساسي على حقوق الملكية وعلى ما تحصل عليه من البنوك المركزية والبنوك التجارية وشركات التأمين وصناديق الادخار، كما تقوم في بعض الحالات بطرح السندات طويلة الأجل للاكتتاب العام، وفي حالات عديدة تقوم الحكومات بتزويد هذه المؤسسات بالقروض السهلة أو تقوم بضمانها في القروض التي تحصل عليها من الحكومات الأجنبية ومن المؤسسات المالية العالمية، مثل البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، أو المؤسسات المالية الإقليمية، مثل البنك الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية وصندوق الإنماء العربي، وقد تسهم الودائع بدور ثانوي، بل قد يكون دورها منغدماً في الموارد المالية لمؤسسات التمويل الصناعي، وذلك لقلتها من جانب، ولخضوعها لقواعد الائتمان التي تضعها البنوك المركزية من جانب آخر(٢).

ثانيًا: الدعم غير المالي: ويتمثل هذا في قيام مؤسسات التمويل الصناعي بلعب دور المستشار الفني للمشروعات الصناعية في العديد من الجوانب، تشمل الجوانب القانونية والجوانب التنظيمية والجوانب المالية والتسويقية، إلى جانب إعداد دراسات الجدوى لها وتقديم البرامج التدريبية الخاصة بتأهيل الكوادر البشرية في كافة المجالات المتعلقة بالنشاط الصناعي.

المطلب الثاني: الصناعة الوطنية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ والاستراتيجية الخاصة بها

في اطار جهودها المستمرة في مجال التخطيط التنموي التي بدأتها في العام

(١) عجمية؛ إيمان، "التنمية الاقتصادية"، ص ١٨٦.

(٢) عجمية؛ إيمان، "التنمية الاقتصادية"، ص١٨٦

الميلادي ١٩٧٠م، ونفذتها عبر مجموعة الخطط الخمسية المتتابعة، أطلقت المملكة العربية السعودي في العام ٢٠١٦م رؤيتها التنموية الممتدة حتى العام ٢٠٣٠، منتهجة بذلك نهجا تنمويا جديدًا يستوعب معطيات الواقع وتطلعات المستقبل في ظل التطورات الاقتصادية التي حدثت على المستويين المحلي والدولي، ذلك أن هذه الرؤية إنما تمثل خطة المملكة الاستراتيجية لمرحلة ما بعد النفط، حيث تهدف المملكة من خلالها إلى بناء اقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي وأمة طموحة، وهي بذلك تمثل استراتيجية شاملة ومتكاملة للتحول الوطني، تستهدف في جانبها الاقتصادي تقوية قاعدة الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه وتعزيز مكانة المملكة في الاقتصاد العالمي والارتقاء بجودة الحياة وتحقيق رفاهية المجتمع، وضمن هذا التوجه فإن الرؤية تولي اهتمامًا كبيرًا للقطاع الصناعي في تحقيق أهدافها الاقتصادية، وذلك استنادًا إلى الموارد المتنوعة والامكانيات والقدرات الكبيرة التي تملكها، والتي يمكن أن تسهم في النهوض بالقطاع الصناعي وتعظم من دوره في خدمة الاقتصاد الوطني.

وتأكيدًا لاهتمام الرؤية بهذا القطاع وإدراكًا لأهميته في تحقيق أهدافها خصصت له برنامجًا خاصًا به ضمن مجموعة برامجها التنفيذية، وهو برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والذي في إطاره تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة بغرض تسريع خطوات التطور الصناعي وتنويعه وصولاً إلى التنمية الصناعية المنشودة، التي تتحقق من خلالها أهداف رؤية ٢٠٣٠.

يتناول هذا المبحث موضوعه من خلال مطلبين، الأول: يختص ببيان وضعية الصناعة في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، بينما يختص المطلب الثاني بالتعريف بالاستراتيجية الوطنية للصناعة. وسوف يتم دراسة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

الفرع الأول: الصناعة في رؤية المملكة ٢٠٣٠:

تمهيدًا للحديث عن وضع الصناعة ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ لابد من التعرف على الملامح العامة للصناعة في المملكة، وأهميتها في الاقتصاد السعودي من

حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات الوطنية، ومن حيث دورها في توليد فرص العمل.

أولاً: الملامح العامة للصناعة في المملكة: يرجع التاريخ الحديث للصناعة في المملكة العربية السعودية إلى مرحلة تأسيس الدولة السعودية الحالية، وذلك في العام ١٩٣٣م، حيث كانت تسود الصناعات اليدوية المتمثلة في صناعة الذهب وبناء السفن الخشبية والتطريز والفخار وغيرها، وذلك قبل اكتشاف النفط الذي أحدث النقلة النوعية الأولى للصناعة السعودية من خلال صناعة تكرير النفط، التي احتكرتها شركة أرامكو، غير أن حقبة الستينات من القرن العشرين شهدت النقلة النوعية الثانية في تطور هذا القطاع بإنشاء ثلاثة مدن صناعية في كل من الرياض والدمام، مما فتح الباب أمام القطاع الخاص لإنشاء عدد من المصانع في مجالات مختلفة، أبرزها مجال صناعة الإسمنت، وذلك إلى جانب عدد من المصانع الصغيرة في مجال صناعة الأغذية والمشروبات ومواد البناء والخزف وغيرها، وقد توالى نمو القطاع الصناعي بعد ذلك عبر الحقب المختلفة التي شهدت جهودًا تنموية واسعة النطاق من خلال خطط التنمية الخمسية التي تم تنفيذها في الفترة من (١٩٧٠-٢٠١٤م)، حيث زاد عدد المصانع من ٢٠٦ مصنعا في عام ١٩٧٤م إلى ١٠،٨١٩ مصنعا في الربع الأول من عام ٢٠٢٣م(١)، شملت مختلف مجالات الصناعة التحويلية، مثل البتروكيماويات والصناعات المعدنية والمنتجات النفطية المكررة والمستحضرات والمستلزمات الطبية ومواد البناء والآلات والمعدات والإسمنت والصناعات التعدينية وصناعة الأغذية

(١) صحيفة أرقام الالكترونية، "ارتفاع عدد المصانع المنتجة إلى ١٠،٨١٩ مصنعًا بالربع الأول من ٢٠٢٣م". *منصة أرقام*. "استرجعت بتاريخ ١٤٤٥/٣/٢٥هـ" من موقع: https: .www. argam. com//

والمشروبات والمنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية، وغيرها(١).

إن الهيكل العام للصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية يقوم على مجموعتين من الصناعات، هما: مجموعة الصناعات الأساسية التي تعتمد على المواد الهيدروكربونية، مثل البتروكيماويات والحديد والصلب والألمنيوم، بجانب الصناعات غير الأساسية التي تشمل صناعة المواد الغذائية والملابس والورق والأخشاب وصناعات أخرى متنوعة،(٢) ومن ناحية أخرى فإنه ينظر إلى هذا الهيكل من زاوية تقسيمه إلى مجموعة الصناعات النفطية التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالنفط، ومجموعة الصناعات غير النفطية من مختلف السلع الاستهلاكية التي تلبي حاجات السوق المحلي،(٣) وبشكل عام فإنه يلاحظ هيمنة ثلاث صناعات على قطاع الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية، تنتمي للمجموعتين التي يتكون منهما الهيكل العام للصناعة، هي صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة، وصناعة المواد والمنتجات الكيمائية، وصناعة المنتجات الغذائية، حيث تمثل نسبة ٦٣,٥% من القيمة المضافة للصناعات التحويلية، كما تمثل نسبة السعوديين العاملين فيها حوالي ٤٥,٥%(٤).

ثانيًا: أهمية الصناعة في الاقتصاد السعودي: تبرز أهمية الصناعة بالنسبة للاقتصاد الوطني السعودي من خلال الدور الذي تسهم به في الناتج المحلي الإجمالي

---

(١) صندوق التنمية الصناعية، متاح على الرابط

(٢) صندوق التنمية الصناعية السعودي، متاح على الرابط

(٣) سامي صلاح العمري، "أهمية الصناعات التحويلية السعودية، دراسة جغرافية تحليلية"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة*، (٢٠١٢م): ص١٢١، ١٢٢.

(٤) سارة ناصر التويجري، "قياس انتاجية نشاط الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية"، (النقد العربي السعودي، ٢٠١٠م)، ص١٥.

من جهة، وفي قيمة الصادرات الوطنية وتعزيز موقف ميزان المدفوعات من جهة أخرى، إضافة إلى الدور الذي تسهم به في خفض معدلات البطالة كهدف تنموي، وذلك من خلال فرص العمل التي توفره للقوة العاملة الوطنية، وفي هذا الخصوص يلاحظ النمو الواضح في نسبة مساهمة الصناعة التحويلة في الناتج الإجمالي للمملكة العربية السعودية، حيث ارتفع من ٥,٢% عام ١٩٧٠م إلى ١١,٩% في عام ٢٠١٩م، وذلك بالأسعار الثانية لعام ٢٠١٠م، ويعود ذلك بالضرورة إلى الجهود التي ظلت تبذلها الدولة لتحقيق التنمية الصناعية في إطار جهودها التنموية عبر أكثر من أربعة عقود، أما في مجال الصادرات فقد أظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء أن نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي صادرات المملكة ارتفعت من ٧,٩% عام ٢٠٠٠م إلى ٤١,١% في عام ٢٠٢١م(١) فيما تشير بيانات البنك المركزي السعودي إلى أن نسبة كل من صادرات البتروكيماويات وصادرات مواد البناء والحديد إلى إجمالي الصادرات السعودية بلغت نحو ٢٤,١% في عام ٢٠٢٠م(٢) علمًا بأن منتجات الصناعات الأخرى إنما توجه لمقابلة حاجة السوق المحلي، أما فما يختص بتوظيف القوة العاملة فإن عدد المشتغلين بالقطاع الصناعي في المملكة ٧٢٦,٧٥٠ عامل في نهاية شهر أبريل من العام ٢٠٢٣م(٣)، في حين كان العدد الكلي للمشتغلين في هذا القطاع عام ١٩٧٤م نحو ١٠ ألف عامل فقط(٤)

ثالثًا: اهتمام رؤية المملكة ٢٠٣٠ بالصناعة: يمثل القطاع الصناعي حجر الزاوية في الجهود التنموية الرامية إلى توسيع قاعدة الاقتصاد السعودي وتنويع مصادر

(١) الهيئة العامة للإحصاء، "التقرير السنوي للعام ٢٠٢١م".
(٢) البنك المركزي السعودي، "التقرير السنوي السابع والخمسون ٢٠٢١م"، ص ٧٦.
(٣) وزارة الصناعة والثروة المعدنية، "النشرة الشهرية، أبريل، ٢٠٢٣م".
(٤) صندوق التنمية الصناعية السعودي، "التقرير السنوي ٢٠١٧م".

الدخل الوطني، وانطلاقًا من ذلك استهدفت رؤية ٢٠٣٠ تقوية هذا القطاع وتطويره ليكون أحد أهم ممكناتها في الوصول إلى أهدافها وغاياتها، بحيث يصبح قطاعا حيويا ومستدامًا وقادرًا على المنافسة، وذلك باعتباره المحرك الرئيسي لزيادة الصادرات غير النفطية، وجذب الاستثمارات الأجنبية والاستثمار في مجالات البحث والتطوير والابتكار وتوفير وظائف نوعية للقوة العامة الوطنية.

وفي إطار اهتمامها بهذا القطاع، وإدراكا لأهميته في تحقيق أهدافها، فقد خصصت الرؤية برنامجًا تنفيذيا خاصًا به ضمن منظومة برامجها التنفيذية، وهو برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، الذي يهدف في الجانب المتعلق بالصناعة إلى تطوير الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز وتوطين الصناعات الواعدة وتوطين الصناعات العسكرية وإنشاء مناطق خاصة وإعادة تأهيل المدن الاقتصادية، وتعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها ورفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز، حيث يمثل تطوير هذه الصناعات أولويات هذا البرنامج في تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة من أجل صناعة مستقبل اقتصادي مزدهر وقوى ومتنوع،(١) وقد أطلق البرنامج خطة تنفيذية محدثة تغطي الفترة (٢٠٢١م-٢٠٢٥م) يهدف من خلالها إلى تطوير قطاع الصناعة وتحفيزه بشكل كامل بتبني استراتيجية متكاملة ومبادرات تمكينية لرفع كفاءة الصناعة وخفض التكاليف الإنتاجية، ورفع مستوى تنافسية القطاع والحماية من مخاطر الإغراق والمنافسة غير العادلة، والارتقاء بجودة المنتجات المحلية، بما يمكنها من تغطية جزء مقدر من الطلب المتزايد في السوق المحلية، وتعزيز الأمن الوطني والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي والدوائي ورفع القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في الأسواق الإقليمية والعالمية، واستشراف مستقبل

(١) رؤية المملكة ٢٠٣٠، "برنامج تطوير الصناعة الوطنية للخدمات اللوجستية". (٢٠١٩م): "استرجعت بتاريخ ١٤٤٥/٣/٢٥هـ" من موقع: gov. sa .vision٢٠٣٠

القطاع الصناعي من حيث اتجاهاته وتوجهاته، وفي هذا الاطار فإن البرنامج يركز على مجموعة من الصناعات الواعدة، تشمل الصناعات العسكرية وصناعة السيارات والصناعات الغذائية والدوائية واللوازم الطبية وغيرها،(١) معتمدًا في ذلك على عدد من المبادئ التوجيهية تشمل(٢):

- التركيز على محفظة متنوعة من القطاعات قائمة على ميزة تنافسية مستدامة.
- تفعيل دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي من خلال توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة الممكنات اللازمة.
- التركيز على الأنظمة والتشريعات لتحفيز النمو بوتيرة أسرع.
- الانطلاق من مصادر القوة الحالية للمملكة، مثل مصادر الطاقة والموارد الطبيعية.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية يتعلق بأربعة قطاعات رئيسية هي: الصناعة والطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية، حيث تم وضع استراتيجية لكل قطاع كخارطة طريق نحو بلوغ أهداف البرنامج في كل منها، وفي هذا الإطار جاءت الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وهي ما سيتم التعريف بها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

الفرع الثاني: التعريف بالاستراتيجية الوطنية للصناعة:

تأتي هذه الاستراتيجية في إطار برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، حيث تمثل رؤية وزارة الصناعة والثروة المعدنية في خدمة هذا البرنامج تحقيقا للأهداف الكلية لرؤية ٢٠٣٠ في جانبها الاقتصادي الخاص بتقوية هيكل الاقتصاد السعودي وتنويع مصادر الدخل فيه.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

لقد تم إطلاق هذه الاستراتيجية في العام ٢٠٢٢م، بواسطة وزارة الصناعة والثروة المعدنية، لتكون خارطة طريق واضحة المعالم وشاملة لكل جوانب الصناعة في المملكة العربية السعودية، تسهم في تطويرها وتنويع هيكلها، وفقًا لرؤية هادفة ترتبط بالأهداف الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، تنص على: "اقتصاد صناعي مرن وتنافسي ومستدام، يقوده القطاع الخاص"(١) حيث تتضمن هذه الاستراتيجية ثلاثة أهداف رئيسية مفصلة ومرتبطة بمؤشرات أداء قابلة للقياس، كما تضمنت عددًا من المبادرات التمكينية، المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف، إلى جانب اطار عام للشراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الخاصة بقطاعات الصناعة الفرعية، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: أهداف الاستراتيجية: تهدف الاستراتيجية الوطنية للصناعة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي(٢):

١-بناء اقتصاد صناعي وطني مرن قادر على التكيف مع المتغيرات، وذلك عبر التنويع في الصناعة المحلية بما يؤدي إلى زيادة المرونة في الصناعة الوطنية، بالإضافة إلى تقليل مخاطر اضطرابات سلاسل الإمداد من خلال الدخول في اتفاقيات استراتيجية.

٢-تكوين مركز اقليمي صناعي متكامل لتلبية الطلب؛ وذلك بالاستفادة من حجم السوق المحلي والاقليمي من خلال نموذج تكامل اقتصادي يتعلق بسلاسل القيمة والمنتجات المرتبطة بها، تتشكل على أساسه قاعدة صناعية إقليمية تسهم في تحويل المنطقة إلى مركز صناعي رئيسي يتمتع بقدرة تنافسية عالية.

٣-تحقيق ريادة عالمية في صناعة مجموعة من السلع الصناعية المختارة، وذلك من خلال تبني مجموعة من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، والتركيز على مجالات

(١) وزارة الصناعة والثروة المعدنية، "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، (٢٠١٩م)، ص٥١.

(٢) وزارة الصناعة، "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، ص٥٢، ٥٣.

البحث والتطوير والابتكار فيها.

لقد جاءت هذه الاهداف متوائمة مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في الجانب الاقتصادي المتعلق بمحور: "اقتصاد مزدهر"، الذي يمثل أحد المحاور الثلاثة الرئيسية للرؤية، حيث تهدف من خلاله إلى إحداث تحول اقتصادي في بنية الاقتصاد الوطني السعودي وهيكله، وصولاً إلى تعزيز قدراته وتنويع مصادر الدخل فيه، ذلك أن من مستهدفات الرؤية في الجانب الاقتصادي زيادة إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وايجاد الفرص الوظيفية، وجذب الاستثمارات النوعية وتنمية الصادرات الوطنية وتعزيز موقف ميزان المدفوعات السعودي.

ثانيًا: المحاور والمبادرات الممكنة لتحقيق أهداف الاستراتيجية: تضمنت الاستراتيجية الوطنية للصناعة عددا من الممكنات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق أهدافها، حيث تم تحديدها في ١٥ ممكنًا صناعيًا مضمنة في أربعة محاور رئيسية، فيما يلي بيانها(١):

١-محور تنمية بيئة العمل الصناعية، وفيه أربع ممكنات صناعية، هي: استحداث وتفعيل أنظمة واجراءات واضحة ومرنة، تسهيل الوصول للتمويل الصناعي، تشجيع التوطين والمحتوى المحلي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢-محور بناء وتعزيز سلاسل الإمداد بمعايير عالمية، حيث يشتمل هذا المحور على أربع ممكنات، تتمثل في: توفير بنية تحتية صناعية رائدة، تعزيز سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية، توفير المناطق الاقتصادية الخاصة، وتبني تقنيات الصناعات المتقدمة.

٣-محور تعزيز التجارة الدولية، ويشتمل هذا المحور أيضا على أربع ممكنات هي: تمكين الصادرات، تحسين السياسات والاتفاقيات التجارية، رفع معايير الجودة في

(١) وزارة الصناعة، "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، ص٥٥، ٥٦.

القطاع الصناعي، وتعزيز العلامة التجارية للمملكة.

٤-محور تنمية وتعزيز ثقافة الابتكار والمعرفة، حيث يتضمن هذا المحور ثلاثة ممكنات تتمثل في كل من: دعم عمليات الاندماج والاستحواذ، تنمية وجذب المواهب والمحافظة عليها، ودعم الأبحاث الصناعية والابتكارات.

وعلى صعيد متصل بتمكين الاستراتيجية الوطنية للصناعة من الوصول إلى أهدافها، هنالك عدد من المبادرات التي تم تضمينها في وثيقة الاستراتيجية، تتلخص في الآتي:

١-المبادرة الخاصة بزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناقصات الحكومية، وذلك من خلال تحسين اللوائح الخاصة بهذه المناقصات بهدف تعزيز مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيها.

٢-مبادرة حوافز زيادة الصادرات، التي تهدف إلى تمكين الصناعات الوطنية المستهدفة من الوصول للأسواق الخارجية على المستويين الإقليمي والعالمي.

٣-مبادرة تحسين الحلول المالية للمصنعيين، والتي تهدف إلى توسيع الجهود وزيادة المنتجات والحلول المالية الميسرة المقدمة من البنوك للمستثمرين المحليين في القطاع الصناعي في مجال المنتجات الصناعية المستهدفة.

٤-مبادرة تحسين اللوائح الخاصة بجذب المستثمرين الأجانب في مجال الصناعة.

٥-مبادرة تعزيز الاتفاقيات التجارية للمملكة، وذلك من خلال تحديد فرص تكامل سلاسل القيمة الصناعية مع الشركاء الإقليميين، وإبرام اتفاقيات المنافع المتبادلة والاتفاقيات التجارية على مستوى الحكومات.

٦-مبادرة استشراف الطلب المتوقع على السلع المستهدفة بواسطة الجهات الحكومية المختلفة، وذلك بهدف تقدير الطلب على تلك السلع خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة.

٧-مبادرة توحيد عملية تأهيل الموردين للشركات الحكومية، وتعزيز التعاون

معها.

٨-مبادرة انشاء مراكز ابتكار خاصة بالقطاعات الناضجة لتلبية الاحتياجات البحثية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتقديم خدمات البحث والتطوير مدفوعة الأجر.

٩-مبادرة تحسين معايير الجودة لمجموعات السلع المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية الصناعية، بما يتواءم مع المعايير الدولية.

ثالثًا: الشراكة مع القطاع الخاص: تماشيًا مع توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في جانبها الاقتصادي الرامي إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، فإن الاستراتيجية الوطنية للصناعة تعتمد على هذا القطاع في تفعيل مجموعات السلع الصناعية والاستثمار فيها بمبالغ يبلغ حجمها ٩٧٩ مليار ريال سعودي بحلول عام ٢٠٣٥م، وذلك من خلال عدد كبير من الفرص الاستثمارية تصل إلى حوالي ٨١٤ فرصة، تتوزع على ثلاث مراحل، بدءًا من العام ٢٠٢٢م وانتهاءً بالعام ٢٠٣٥م، حيث يتم جذب ١٩٥ فرصة استثمارية في المرحلة الأولى (٢٠٢٢م-٢٠٢٥م)، وهي مرحلة الانطلاق المتسارع، و٢٨٥ فرصة في المرحلة الثانية (٢٠٢٦م-٢٠٢٩م) وهي مرحلة التنوع والازدهار، أما في المرحلة الأخيرة (٢٠٣٠م-٢٠٣٥م)، والتي تسمى بمرحلة الدخول في قطاعات جديدة، فهذه يتم فيها جذب ٣٣٤ فرصة(١).

رابعًا: استراتيجيات القطاعات الفرعية: يتكون هيكل الصناعة في المملكة العربية السعودية من عدة قطاعات فرعية، لكل قطاع منها استراتيجية خاصة به تمت مواءمتها مع الاستراتيجية الوطنية للصناعة، ومن ذلك الاستراتيجية الوطنية لقطاع البتروكيماويات الأساسية، والبتروكيماويات الوسيطة والبتروكيماويات التحويلية، والبتروكيماويات المتخصصة، حيث تركز هذه الاستراتيجية على الصناعة المتعلقة بتطبيقات الكيماويات المتخصصة هادفة إلى الوصول بالإنتاج السنوي لها إلى ٦,٧

(١) وزارة الصناعة، "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، ص٥٧.

مليون طن بحلول عام ٢٠٣٠م، وإلى ٨,٧ مليون طن بحلول عام ٢٠٣٥م(١) كما تركز أيضا على منتجات تحويل البلاستيك والمطاط، بحيث يرتفع انتاجها السنوي من ٢,٧ مليون طن إلى ١١,٥ مليون طن' كذلك تهدف الاستراتيجية بخصوص سلعتي البلاستيك والمطاط إلى جعل المملكة رائدة على المستوى العالمي في صناعتهما بالاعتماد على الشركات الوطنية العاملة في مجال التصنيع الأولي للبتروكيماويات الأساسية والوسيطة، إلى جانب المبادرات التجارية وتركيز شركات القطاع الخاص المحلية(٢).

فيما يتعلق بصناعة الأغذية فإن توجهات الاستراتيجية الخاصة بها تتمثل في تزايد التركيز على المساهمة في الأمن الوطني والأمن الغذائي، والتطور السريع للتقنيات الزراعية، وزيادة الاستثمار في اللحوم المستزرعة، والتكامل ضمن سلسلة القيمة، وزيادة الطلب على المنتجات العضوية والصحية المبتكرة(٣)، أما بالنسبة لصناعة الطاقة المتجددة فقد ركزت الاستراتيجية على الجانب المتعلق بسلسلة القيمة في هذا القطاع بالتركيز على الصناعات المرتبطة بالمصادر الرئيسية للطاقة المتجددة، المتمثلة في طاقة الرياح والطاقة الكهروضوئية الشمسية والطاقة الشمسية المركزة(٤)، أما بخصوص توجهات الاستراتيجية في قطاع صناعة الطيران فقد ارتبطت بالتوجهات العامة للقطاع الممتثلة في تغير أنماط السفر وتسريع تبني التقنية الرقمية في مجال التصنيع والتوجه نحو أسواق الطيران الناشئة بوتيرة متسارعة، وزيادة الاستثمارات في تطوير خيارات الطيران

(١) وزارة الصناعة، "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، ص٦٠.
(٢) وزارة الصناعة، "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، ص٦٩.
(٣) وزارة الصناعة، "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، ص٧٧.
(٤) وزارة الصناعة، "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، ص٨٠.

حيادية الكربون(١)، وفيما يخص صناعة السيارات فإن التوجهات الرئيسية في هذا القطاع إنما تتضمن زيادة مستوى الاتصال في المركبات بما يستجيب لتطلعات عملاء المستقبل من الشباب الذين يتمتعون بمعرفة فنية في استخدام وسائل الاتصالات، واستصحاب الشعبية المتزايدة لخدمات التنقل المشترك، إلى جانب تسريع نمو السيارات الكهربائية العاملة بالبطاريات وتصدر الريادة الإقليمية في هذا المجال، بالإضافة إلى الاستخدام المتزايد للمواد خفيفة الوزن في مكونات السيارات، والتحرك نحو أجندة صفر انبعاثات تجعل المركبات الكهربائية العاملة بخلايا الوقود الهيدروجينية بديلاً ممكنا في المدى الطويل، خاصة المركبات التجارية الثقيلة(٢).

ومن التوجهات الاستراتيجية في القطاعات الفرعية، تلك التوجهات الخاصة بالصناعات البحرية والتي تتمثل في زيادة التحالفات بين مصنعي السفن لتحقيق ائتلاف سوق السفن التجارية، والتحفيز الحكومي لتأسيس قطاع صناعة بحرية يلبي الطلب المحلي والإقليمي، وتوطين صناعة السفن الترفيهية، والتركيز على صناعة الوصول. أما في مجال صناعة المستحضرات الدوائية والأدوية الحيوية، فإن التوجه الاستراتيجي يقوم على تشجيع التحول المعرفي من خلال التركيز على التقنيات الحيوية، وما يتطلبه ذلك من اقامة بنية تحتية موازية للنظام المتكامل والنمو المستقبلي لهذه الصناعة، بينما تتمثل التوجهات الاستراتيجية لقطاع صناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية في برنامج تحول القطاع الصحي، والتحول نحو التركيز على العملاء والحلول ذات الهامش المنخفض وزيادة مستوى توحيد الصناعة وتشجيع الاستثمارات في المنتجات المرتبطة بمجالات الرعاية الصحية الأساسية، وحالات الطوارئ، أما قطاع صناعة مواد البناء فإن التوجهات الاستراتيجية فيه تشمل كل من

(١) وزارة الصناعة، "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، ص٨٤.

(٢) وزارة الصناعة، "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، ص٨٨، ٨٩.

المباني خارج الموقع، من خلال المباني مسبقة الصنع، وزيادة استخدام الأساليب الحديثة والأساليب المتقدمة في البناء والاستدامة وتخفيض الانبعاثات الكربونية، وزيادة جهود إعادة تدوير النفايات، والبناء باستخدام مواد غير معدنية، وفيما يخص قطاع صناعة الآلات والمعدات، فإن أبرز التوجهات الاستراتيجية تتلخص في الاستفادة من المواد المركبة، والأتمتة والروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي، واستخدام انترنت الأشياء، والتوجه نحو خدمات ما بعد البيع، وأخيرا فإن التوجهات الاستراتيجية لقطاع الصناعات التعدينية، التي تشمل الصلب والألمنيوم، والنحاس والتيتاتيوم، فتتلخص في تحييد الكربون واصلاحات الطاقة، وأساليب البناء المتقدمة، والتحول الرقمي، والاقتصاد الدائري(١).

خامسًا: الأثر الاقتصادي المتوقع للاستراتيجية على قطاع الصناعة: هنالك عدة آثار اقتصادية يتوقع أن تترتب على تطوير القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة، يمكن تلخيصها في الآتي(٢):

١-تجاوز مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي السنوي ال ٨٩٥ مليار ريال سعودي، بنسبة زيادة تصل إلى ٢,٧ ضعفا في عام ٢٠٣٠م، إلى ما بين ٣-٤ ضعفا في عام ٢٠٣٥م، وذلك بالمقارنة بالمستوى المنخفض في عام ٢٠٢٠م.

٢-إيجاد نحو ٢,١ مليون وظيفة صناعية مباشرة وغير مباشرة، بزيادة قدرها ٢,٣ ضعفا في عام ٢٠٣٠ م و٣,٧ ضعفا بحلول عام ٢٠٣٥م، وذلك بالمقارنة بعام ٢٠٢٠م.

٣-تجاوز الصادرات الصناعية النوعية ٥٥٧ مليار، بزيادة تصل إلى ٣ أضعاف

(١) وزارة الصناعة، "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، ص٩٤، ١٠٣، ١٠٨، ١١٣.

(٢) وزارة الصناعة، "الاستراتيجية الوطنية للصناعة"، ص١٣٨.

في ٢٠٣٠م، وإلى ما بين ٣-٥ ضعفا عام ٢٠٣٥م، وذلك قياسًا على العام ٢٠٢٠م.

يخلص الباحث مما تقدم من عرض لمختلف الاستراتيجيات الوطنية للصناعة، أنها تمثل خارطة طريق واضحة للتوسع في النشاط الصناعي كأحد آليات تنويع هيكل الاقتصاد الوطني السعودي، باعتباره هدفًا استراتيجيًا ضمن أهداف رؤية ٢٠٣٠م، وقد جاءت أهداف الاستراتيجية بشكل مركز وقابلة للقياس، كما حددت الاستراتيجية مجموعة من الممكنات الصناعية التي من شأنها أن تساعد في الوصول إلى الأهداف الرئيسية لها، لذلك يلاحظ المواءمة بين التوجه العام للاستراتيجية وبين التوجهات الخاصة بالقطاعات الصناعية الفرعية، ويعكس كل ذلك درجة الشمول والتكامل بين مكونات هذه الاستراتيجية.

المبحث الثاني: جهود صندوق التنمية الصناعية في تطوير الصناعة الوطنية طبقاً لرؤية ٢٠٣٠ "دراسة تحليلية"

يمثل صندوق التنمية الصناعية السعودي أحد أهم الصناديق التنموية المتخصصة الرائدة التي أنشئت لدعم جهود التنمية في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال الخدمات المالية والاستشارية التي يقدمها لمستثمري القطاع الخاص في المجال الصناعي ضمن جهود الدولة الرامية إلى النهوض بالصناعات الوطنية وتنميتها، وذلك في إطار استراتيجيتها التنموية التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد من خلال زيادة اسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

وإيمانًا بالدور الرائد لصندوق التنمية الصناعية السعودي وما يمكن أن يسهم به في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، الخاصة بتطوير الصناعة الوطنية، فقد تم اعتماده ليكون الممكن المالي الرئيسي في عملية التحول الصناعي المنشود. وسوف يتم دراسة هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: صندوق التنمية الصناعية السعودي ومنتجاته

الفرع الأول: التعريف بصندوق التنمية الصناعية السعودي:

أولاً: نبذة عن الصندوق: هو مؤسسة مالية حكومية متخصصة في مجال التمويل الصناعي وتقديم الاستشارات الصناعية، ويعود تاريخ تأسيسه إلى العام ١٩٧٤م، بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣/بتاريخ ١٣٩٤/٢/٢٦هـ) ثم عدّل هذا النظام بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٨) بتاريخ ١٤٤٠/١٠/٢٩هـ. بغرض المساهمة في تطوير وتنمية القطاع الصناعي من خلال دعم القطاع الخاص وتشجيعه للاستثمار في الأنشطة الصناعية(١)، وقد بدء عمله برأس مال تأسيسي قدره ٥٠٠ مليون ريال سعودي، زاد بعد ذلك عبر عدة مراحل مع توسع نشاط الصندوق وتزايد الطلب على خدماته الاقراضية، حيث تم رفعه إلى ٣ مليار ريال في العام ١٩٧٥م، أي بعد مرور عام من تأسيس الصندوق، ثم إلى ٧ مليار ريال عام ١٩٩٢م، ثم إلى ٢٠ مليار ريال عام ٢٠٠٥م، ثم إلى ٤٠ مليار ريال في ٢٠١٢م، ثم إلى ٦٥ مليار ريال في ٢٠١٧م، وذلك قبل أن يقفز إلى ١٠٥ مليار ريال عام ٢٠١٩م(٢). والجدول رقم (١) يوضح تطور رأس مال الصندوق منذ تأسيسه وحتى عام ٢٠١٩م.

جدول (١): تطور رأس مال صندوق التنمية الصناعية السعودي منذ تأسيسه (بالمليار ريال)

السنة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٩٢	٢٠٠٥	٢٠١٢	٢٠١٧	٢٠١٩
القيمة	٠,٥	٣	٧	٢٠	٤٠	٦٥	١٠٥

المصدر: تحليل الباحث من خلال التقارير السنوية لصندوق التنمية الصناعية السعودي

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي، "تمكين التنمية الصناعية المستدامة في المملكة العربية السعودية"، (سبتمبر ٢٠٢٢م)، ص٢.

(٢) صندوق التنمية الصناعية السعودي، "التقرير السنوي ٢٠٢١م"، ص٨.

الشكل البياني (١): الاتجاه العام لتطور رأس مال صندوق التنمية الصناعية السعودي منذ تأسيسه

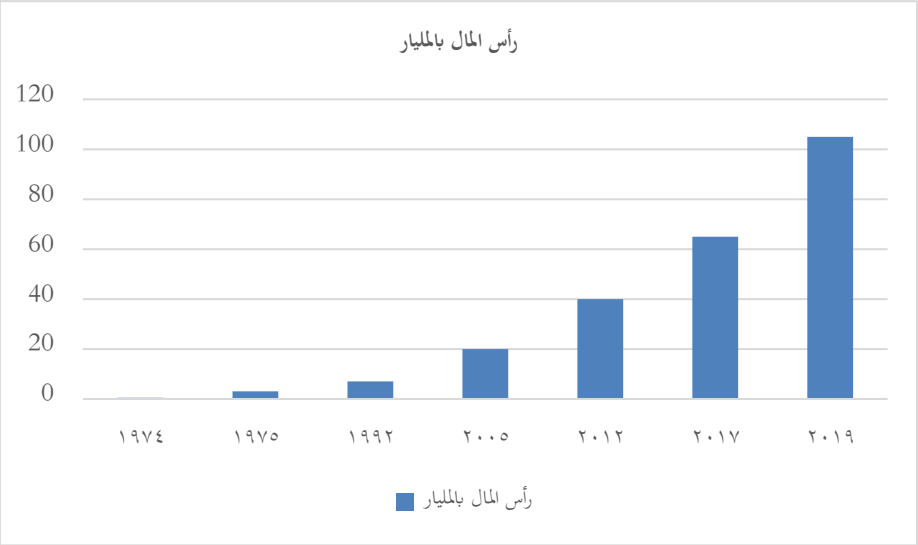

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات الجدول رقم (١)

ثانياً: القطاعات الرئيسية المستهدفة بنشاط الصندوق: وفقًا للنظام الأساسي للصندوق، فإنه يستهدف بنشاطه أربعة قطاعات رئيسية، هي(١):

١-قطاع الصناعة، حيث يشمل دعم الصندوق لهذا القطاع كل من تمويل المشاريع الجديدة ومشاريع التوسع في المصانع القائمة، وعمليات التحول وعمليات الانتقال.

٢-قطاع التعدين: ويتم دعم الصندوق لمشاريع هذا القطاع من خلال تمويل تصل نسبته إلى ٧٥% من تكلفة المشروع، وتمويل المرحلة النهائية من عملية الاستكشاف، والتي تشمل عمليات الحفر والتعدين، ومساعدة شركات الخدمات المساندة التي تسهم في رفع القيمة المضافة واستدامة قطاع التعدين في المملكة.

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي، "تمكين التنمية الصناعية المستدامة"، ص٨.

٣-قطاع الطاقة: وفيه يسهم الصندوق، من خلال برنامج "طاقات متجددة"، في تمويل كل من تصنيع مكونات الطاقة المتجددة، والمشاريع المنتقلة لإنتاج الطاقة المتجددة، ومشاريع توليد الطاقة المتجددة الموزعة.

٤-قطاع الخدمات اللوجستية: حيث يقدم الصندوق حلولاً مالية واستشارية لهذا القطاع، تشمل مقدمي الخدمات اللوجستية التابعين لجهات خارجية، بما في ذلك إنشاء أو توسيع مستودعات ذات قيمة مضافة، ومشاريع البنية التحتية للموانئ البحرية والجافة، والتوسع في دعم قطاع الخدمات اللوجستية.

ثالثاً: رؤية الصندوق ورسالته(١)، وأهدافه: تتمثل رؤية الصندوق في أنه "صندوق تنمية صناعي يمكّن تحول المملكة العربية السعودية لتصبح قوة اجتماعية رائدة، ومنصة لوجستية عالمية"، بينما تتمثل رسالته في: "تعزيز القدرة التنافسية للمنظومة، وتحسين جاذبية الاستثمارات عبر تقديم منتجات وخدمات تمويلية وغير تمويلية"، وأما أهداف الصندوق فقد تم تحديدها في الآتي(٢):

- رفع كفاءة وأداء المنشآت الصناعية وتحقيق الاستدامة.
- دعم المنتج المحلي، وتحفيز الاستثمارات في الأولويات الوطنية.
- تعزيز الصادرات غير النفطية.
- التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى.
- الاستغلال الأمثل للمواد الخام المحلية.
- رفع نسبة مشاركة الكفاءات السعودية في القطاع الصناعي.
- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ونقل وتوطين التقنية.

---

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي، "التقرير السنوي ٢٠٢١م"، ص٨.

(٢) صندوق التنمية الصناعية السعودي، "التقرير السنوي ٢٠٢١م"، ص٩. صندوق التنمية الصناعية السعودي، "التقرير السنوي ٢٠٢٠م"، ص٤٨.

- تعميم ثقافة السلامة الصناعية والوقاية من المخاطر في المنشآت الصناعية.
- نشر الوعي البيئي في القطاع الصناعي، وتعزيز الشراكات لتمكين النظام البيئي للتمويل.
- زيادة الأثر الاقتصادي من المشاريع الممولة بواسطة الصندوق.

الفرع الثاني: منتجات صندوق التنمية الصناعية السعودي:

منتجات الصندوق: تتمثل منتجات صندوق التنمية الصناعية السعودي التي يطرحها للمستهدفين بخدماته في مجموعة الخدمات والحلول المالية وغير المالية (الاستشارية) التي يقدمها لعملائه من المستثمرين في مجال الصناعة، وبيان ذلك فيما يلي(١):

١-المنتجات المالية: وتشمل تمويل المشاريع عن طريق القرض الحسن طويل ومتوسط الأجل، سواء للمشروعات المنشأة حديثًا أو مشروعات التوسع والتحديث والانتقال في المشروعات القائمة، إلى جانب تمويل رأس المال العامل (النفقات التشغيلية) وتمويل سلاسل الإمداد ودفع الفواتير ذات شروط السداد طويلة الأجل، وذلك عن طريق القروض قصيرة الأجل، علاوة على تمويل عمليات الاستحواذ على الكيانات التكميلية، (الإنتاج، والتسويق وتحليل المنافسين وتبني تقنية معينة، أو طريقة تصنيع أو ملكية فكرية)، والتي تقوم بها المشاريع القائمة، وذلك بقروض متوسطة الأجل لا تتجاوز السبع سنوات، بالإضافة إلى التمويل متعدد الأغراض (تمويل النفقات الرأسمالية لتشغيل المشاريع وتمويل أنظمة تخطيط موارد المؤسسات، والخدمات

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي، "النسخة الرابعة من حفل الصندوق الصناعي لتمكين القطاع الخاص ٢٠٢٢م" ص٦. صندوق التنمية الصناعية السعودي، "تمكين التنمية الصناعية المستدامة في المملكة العربية السعودية"، ص٨.

اللوجستية)، ويدخل ضمن مجموعة المنتجات والحلول المالية للصندوق أيضًا خدمة خطابات الاعتماد من خلال التعاون مع عدد من البنوك التجارية الرائدة.

٢-البرامج والمنتجات التمويلية المتخصصة: أطلق الصندوق ضمن مبادراته الداعمة والمحفزة للقطاع الصناعي، عددًا من البرامج والمنتجات التمويلية المتخصصة الهادفة إلى تنمية الصناعة وزيادة المحتوى المحلي، وإحلال التكنولوجيا وخفض تكلفة التشغيل وتعزيز مكونات إنتاج الطاقة المتجددة ودعم مشاريع التحول التقني، حيث تتمثل تلك البرامج في الآتي(١):

- برنامج آفاق: يهدف هذا البرنامج إلى دعم رواد الأعمال الصناعيين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي، خاصة الواعدة منها التي أثبتت قدرتها التنافسية لتكون من الشركات الرائدة في مجالها داخل المملكة، حيث يقدم لها الصندوق قروضًا ميسرة تتيح لها رفع طاقتها الانتاجية وتحقيق النمو والتوسع، وذلك من خلال عدة مميزات تشمل كل من مدة سداد تصل إلى ٨ سنوات ومدة سماح تصل إلى ٢٤ شهر ونسبة صرف تصل إلى ٣٠ %، مع تخفيض الحد الأدنى للملاءة المالية المطلوبة للحصول على القرض، وفيما يخص رواد الأعمال فإن هذا البرنامج يقدم لهم الدعم عن طريق الشراكة مع حاضنات ومسرعات الأعمال، وذلك بتقديم تمويل أولي لمشروعاتهم يصل إلى ٦٥٠ ألف ريال سعودي، ومدة سماح تصل إلى ٢٤ شهر دون الحاجة إلى ملاءة مالية.

- برنامج توطين: يمثل هذا البرنامج أحد أدوات صندوق التنمية الصناعية السعودي التي يساهم بها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة في تعزيز المحتوى المحلي، حيث يقدم البرنامج عددا من المميزات للمستهدفين بعملياته، أهمها فترة

(١) صندوق التنمية السعودي، "التقرير السنوي ٢٠٢٢م"، ص٥.

السداد التي لا تقل عن ٧ سنوات ومدة سماح تصل إلى ٢٤ شهر ومسار سريع للمشاريع التي لديها اتفاقيات شراء.

- برنامج تنافسية: يهدف هذا البرنامج بشكل أساسي إلى إحلال التكنولوجيا في المشاريع الصناعية، وخفض التكلفة التشغيلية فيها، وذلك بغرض تطوير القاعدة الصناعية وزيادة تنافسية المنتجات المحلية، من خلال منتجين هما: كفاءة الطاقة والتحول الرقمي.

- برنامج طاقات متجددة: وهو برنامج يهدف إلى مشاركة الصندوق في تأسيس قطاع الطاقة المتجددة، وذلك من خلال دعم المطورين في مجال إنتاج الطاقة المتجددة وتمويل تصنيع منتجات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مواءمتها مع الطلب المحلي والعالمي، ففي مجال تصنيع مكونات الطاقة المتجددة ومشاريع التحول إلى الطاقة المتجددة، فإن الصندوق يقدم دعمه بمميزات تتضمن تمويل يصل إلى ٧٥% من تكلفة المشروع ومدة سداد تصل إلى ١٥ سنة وفترة سماح تصل إلى ٣٦ شهر، أما بالنسبة لمشاريع إنتاج الطاقة فبفترة سداد تصل إلى ٢٠ سنة وفترة سماح تصل إلى ٣٦ شهر.

- برنامج أرض وقرض: وفقا لهذا البرنامج فإن الصندوق يقدم عبر عدد من الشراكات الاستراتيجية مجموعة من الخيارات التمويلية الموجهة للمستثمرين الصناعيين، تتضمن منتج "أرض وقرض"، ومنتج "مصنع وقرض"، حيث يمكن للمستثمرين الحصول على قرض تمويلي بالإضافة إلى تخصيص أرض صناعية، أو الحصول على مصنع جاهز، وذلك بمميزات تتضمن تمويل يصل إلى ٧٥% من تكلفة المشروع مع فترة سماح تصل إلى ٣٠ شهر.

٣-المنتجات غير المالية: وتشمل الاستشارات وبرامج تنمية رأس المال البشري، وبيان ذلك كما يلي:

- الخدمات الاستشارية: وهذه تتضمن الخدمات الخاصة باستشارات تحسين كفاءة التكاليف المباشرة وغير المباشرة، مدعومة بمعايير الصناعة وأفضل الممارسات،

والتي يهدف الصندوق من خلالها إلى مساعدة الشركات على فهم العوامل الرئيسية المؤثرة على التكلفة، إلى جانب الاستشارات الخاصة باستراتيجية دخول السوق (استراتيجية تعزيز الأداء التشغيلي وتنافسية الشركة، استراتيجيات المبيعات والأسعار والمنتجات والتجزئة)(١).

- الخدمات المتعلقة بتنمية رأس المال البشري، وتشمل توفير برامج تدريبية عالية الجودة لبناء الإمكانيات البشرية في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، عن طريق الأكاديمية التابعة للصندوق، وكذلك تقديم الرؤى للأطراف المعنية حول الفرص المتاحة في الاقتصاد السعودي بالاستفادة من التقارير الرسمية والمحتوى الديناميكي، وذلك عبر مركز المعرفة التابع للصندوق، إلى جانب برنامج "نخب" الذي يقدم برامج تدريبية متنوعة بالشراكة مع أفضل الجامعات ومراكز التدريب ومؤسسات التعليم(٢).

المطلب الثاني: جهود الصندوق في تطوير الصناعة الوطنية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢١م)

تمثل مبادرة تحويل صندوق التنمية الصناعية السعودي ليكون الممكن المالي الرئيسي للتحول الصناعي في المملكة أحد أهم المبادرات في برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، حيث هدفت المبادرة إلى مواءمة استراتيجية الصندوق مع أهداف البرنامج بحيث يسهم في توفير الاحتياجات المالية للقطاعات الصناعية المستهدفة، وعلى هذا الأساس بنى الصندوق رؤيته ورسالته الجديدة، وحدد دوره في خدمة أهداف البرنامج، بحيث يكون الشريك المالي في الصناعة وتوفير فرص العمل ودفع عجلة التنمية في المملكة، وقد اقتضت ضرورة التمكين لهذه المبادرة إجراء تعديل في النظام الأساسي للصندوق بصدور المرسوم الملكي رقم (م/١٢٢) وتاريخ

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي، "تمكين التنمية الصناعية المستدامة"، ص١٩.

(٢) صندوق التنمية الصناعية السعودي، "تمكين التنمية الصناعية المستدامة"، ص٢٠.

١٤٤٠/١٠/٣٠هـ، الأمر الذي أتاح للصندوق إطلاق حزمة إضافية من المنتجات والخدمات التمويلية لتوسيع نطاق خدماته إلى جانب خدماته الأساسية الداعمة للقطاع الصناعي، واستنادًا إلى ذلك جاءت التوجهات الاستراتيجية للصندوق، والتي استهدفت تركيز جهوده للتحول إلى العمل المؤسسي لضمان تحقيق أهداف وكذلك الوصول إلى مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ في مجال الصناعة وتحسين خدماته لمواكبة احتياجات العملاء، وذلك من خلال تقديم عدد من المهارات في هذا الشأن، وبناء ثقافة مبنية على الأداء وزيادة حسن المسؤولية لدى العاملين بالصندوق(١).

لقد تم التعريف في المطلب السابق بالبرامج والمنتجات التمويلية الجديدة المتخصصة، التي أطلقها صندوق التنمية الصناعية السعودي كممكنات لدوره في تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، والتي تمثل إضافة نوعية مهمة في أعماله وأنشطته الداعمة والممكنة للقطاع الخاص في المجال الصناعي، وتعزيزًا لدوره المطلوب في تطوير الصناعة والإسهام في تحقيق تطلعات رؤية ٢٠٣٠ في تحول المملكة إلى قوة صناعية كبرى ومركز لوجستي عالمي.

من خلال هذا المطلب يتم الوقوف على جهود الصندوق في التمكين للقطاع الصناعي وتطويره وتنميته من خلال برامجه الأساسية ومبادراته وبرامجه الجديدة التي تضمنت منتجات تمويلية متخصصة خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢١، حيث تشمل البرامج الأساسية للصندوق نشاطه الاقراضي الأساسي، ممثلاً في تمويل الصناعات الأساسية، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمويل المشروعات المختلطة، فضلاً عن نشاطه الخاص بالخدمات الاستشارية التي يقدمها لعملائه، وفيما يلي يتم استعراض جهود الصندوق في هذا الجانب من خلال رصد وتحليل أدائه في هذه الأنشطة خلال الفترة من ٢٠١٨ – ٢٠٢١.

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي، "التقرير السنوي ٢٠٢٠"، ص٤٢.

أولاً: النشاط التمويلي للصندوق:

١-تمويل الصناعات الأساسية: تتمثل الصناعات الأساسية التي يتوجه إليها صندوق التنمية الصناعية السعودي بقروضه طويلة ومتوسطة الأجل في كل من قطاع الصناعات الكيمائية، وقطاع الصناعات الهندسية، وقطاع الصناعات الاستهلاكية، وقطاع صناعات مواد البناء، بما فيها صناعة الاسمنت، وقطاع الصناعات الأخرى، حيث بلغ عدد القروض التي قدمها الصندوق لمجموع هذه القطاعات خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢١م حوالي ٥٧٩ قرضًا، بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٥٠,١٤٢ مليار ريال سعودي، والجدول رقم (٢) يظهر تفاصيل ذلك.

جدول (٢): عدد وقيمة قروض صندوق التنمية الصناعية السعودي لقطاعات الصناعة الأساسية (٢٠١٨-٢٠٢١م) (بالمليون ريال)

النشاط	الصناعات الكيميائية		الصناعات الهندسية		الصناعات الاستهلاكية		الصناعات الاسمنتية ومواد البناء		الصناعات الأخرى		الإجمالي	
السنة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
٢٠١٨	٤٧	٦,٤٥٢	٣٣	٤٤٨	٣٩	١,٧٢٣	٨	٣٠٢	٧	٥١٥	١٣٤	٩,٤٤٠
٢٠١٩	٣٨	١٠,٦١٨	١٥	٣٧٥	٣٩	٨٧٤	٤	٨٩	١٨	٥٤٤	١١٤	١٢,٥٠٠
٢٠٢٠	٩١	١٥,٢٢٤	٣٧	٥٦١	٤٥	٥٢٦	١٣	٣٤١	٢٦	٩٦١	٢١٢	١٧,٦١٣
٢٠٢١	٣١	١,٨٤١	٣٧	٨,٤١٥	٣٢	٦٢٠	٣	٦٩	١٧	١٦٦	١١٧	١١,١١١
المجموع	٢٠٧	٣٤,١٣٥	١١٩	٩,٧٩٩	١٥٥	٣,٧٤٣	٢٨	٨٠١	٦٨	٢,١٨٦	٥٧٧	٥٠,٦٦٤

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بالتقارير السنوية لصندوق التنمية السعودي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١م.

الشكل البياني (٢) يوضح معدلات النمو والتطور في إجمالي عدد القروض المعتمدة من صندوق التنمية الصناعية خلال فترة الدراسة

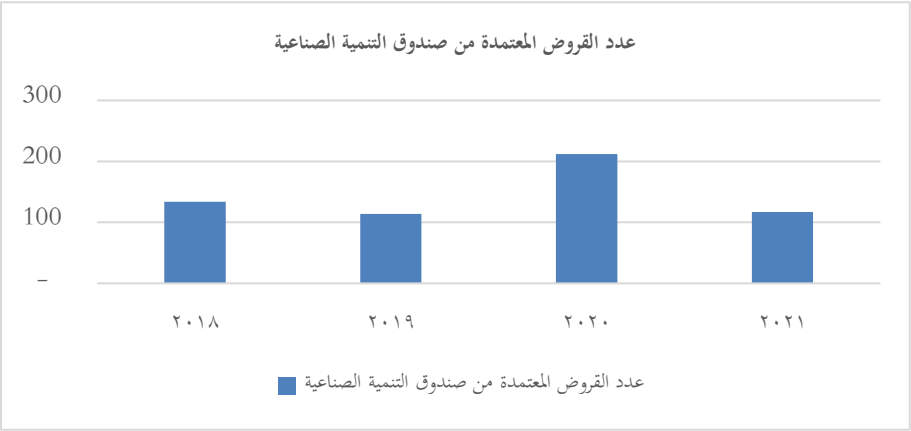

يلاحظ من بيانات الجدول (٢) والشكل البياني (٢) تطور أداء الصندوق في منح القروض لمختلف قطاعات الصناعات الأساسية في المجل من عام لآخر (ما عدا عام ٢٠٢١م الذي شهد تراجعًا نسبيًا)، وذلك من حيث عدد القروض ومن حيث قيمتها، حيث سجل العام ٢٠٢٠م أفضل أداء للصندوق خلال الأربعة أعوام محل الدراسة، إذ بلغ عدد القروض فيها ٥٧٧ قرضًا فيما بلغ قيمة القروض أكثر من ٥٠ مليار ريال، ويعود ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في عدد وقيمة القروض المقدمة لقطاع الصناعات الكيمائية، والذي ظل يحصل على النصيب الأكثر من قروض الصندوق معظم السنوات، والجدول رقم (٣) يبين نسبة كل قطاع من القطاعات الأربعة المكونة للصناعات الأساسية من قروض الصندوق

جدول (٣): نسبة كل قطاع من قطاعات الصناعات الأساسية من إجمالي قروض صندوق التنمية الصناعية السعودي (الفترة من ٢٠١٨م – ٢٠٢١م) (%).

النشاط	الصناعات الكيميائية		الصناعات الهندسية		الصناعات الاستهلاكية		الصناعات الاسمنتية ومواد البناء		الصناعات الأخرى	
السنة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
٢٠١٨	٣٥	٦٨	٢٥	٥	٢٩	١٨	٦	٣	٥	٥
٢٠١٩	٣٣	٨٥	١٢	٣	٣٤	٧	٤	١	١٦	٤
٢٠٢٠	٤٣	٨٦	١٧	٣	٢١	٣	٦	٢	١٢	٥
٢٠٢١	٢٦	١٧	٢٩	٧٦	٢٧	٦	٣	١	١٥	١

المجموع	١٣٨	٢٥٦	٨٤	٨٧	١١٢	٣٤	١٨	٦	٤٨	١٧

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بالتقارير السنوية لصندوق التنمية السعودي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١م.

الشكل البياني (٣) يوضح معدلات النمو والتطور في إجمالي نسبة القروض المعتمدة من صندوق التنمية الصناعية بحسب الأنشطة الصناعية:

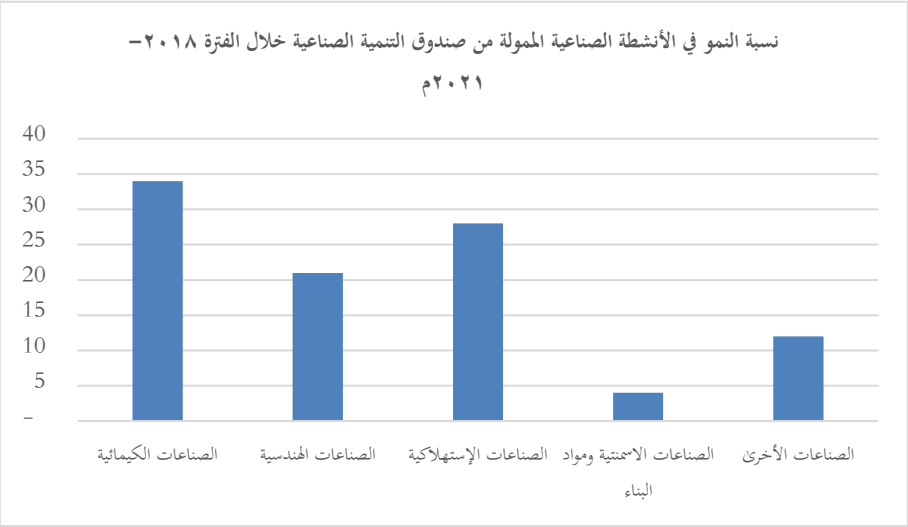

يلاحظ من بيانات الجدول (٣) والشكل البياني رقم (٣) أن مجموعة الصناعات الكيميائية ظلت صاحبة النصيب الأكبر في قروض الصندوق من حيث العدد ومن حيث قيمة القروض، فقد بلغت نسبة القروض التي حصلت عليها في الأربعة أعوام في المتوسط حوالي ٣٥,٨% من العدد الكلي للقروض وحوالي ٦٧,٣ % من إجمالي قيمتها، تليها في المرتبة الثانية مجموعة الصناعات الاستهلاكية بنسبة ٢٦,٨ % و٧,٣ % من إجمالي قيمة القروض، ثم مجموعة الصناعات الهندسية بنسبة ٢٠,٦ %، وبنسبة ١٩,٣% من إجمالي قيمة القروض (مع ملاحظة القفزة الكبيرة في نسبة قيمة قروض هذه المجموعة من اجمالي قيمة الصندوق في العام ٢٠٢١م والتي بلغت ٧٥,٧ %)، وتأتي في المرتبة الرابعة مجموعة الصناعات الأخرى، ثم أخيرًا مجموعة صناعات مواد البناء، علمًا بأن مجموعة الصناعات الكيميائية تشمل كل من الكيماويات ومنتجات النفط والغاز، ومنتجات المطاط ومنتجات البلاستيك، فيما

تشمل مجموعة الصناعات الاستهلاكية والمواد الغذائية والمرطبات والمشروبات والنسيج ومنتجات الجلود والمواد البديلة والمنتجات الخشبية والأثاث الخشبي ومنتجات الورق والطباعة، بينما تشمل مجموعة الصناعات الهندسية كل من المنتجات المعدنية والماكينات والآلات والمعدات الكهربائية ومعدات النقل، أما مجموعة صناعات مواد البناء فتشمل الاسمنت ومنتجات الزجاج والمنتجات الخزفية ومواد البناء الأخرى(١).

٢-تمويل المشروعات المختلطة: ظل صندوق التنمية الصناعية منذ تأسيسه يعمل على تشجيع قيام المشاريع المختلطة والأجنبية، إذْ ظل يولي اهتمامًا خاصًا لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة استثمارات الشركات العالمية العريقة، سواء كان ذلك عبر مشاريع ملكية مشتركة بين سعوديين وأجانب أو عبر مشاريع بملكية أجنبية كاملة، حيث يتعامل الصندوق مع هذه المشاريع بنفس أسس تعامله مع المشاريع المملوكة بالكامل لمستثمرين سعوديين، وهذا المنهج يخدم في الواقع تطلعات وطموحات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تنمية الصناعة الوطنية وتطويرها، خاصة وأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم الأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني المتعلقة بتمكين القطاع الخاص واستقطاب ونقل التقنية الصناعية المتطورة وتوفير فرص العمل النوعية للقوة الكاملة الوطنية وفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الوطنية(٢).

جدول (٤) يظهر أداء صندوق التنمية الصناعية السعودي في تمويل المشروعات المختلطة وأثرها الاقتصادي من خلال فرص العمل التي وفرتها، وذلك خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢١م)

قروض صندوق التنمية السعودية للمشروعات المختلطة وأثرها الاقتصادي خلال الفترة ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١م						
السنة	عدد القروض	النسبة من إجمالي عدد القروض	قيمة القروض (بالمليون)	النسبة من إجمالي قيمة القروض	عدد فرص العمل المستحدثة	الإجمالي من فرص العمل

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي ٢٠٢١م، ص١٠٤

(٢) صندوق التنمية الصناعية السعودي، "التقرير السنوي ٢٠٢٠م"، ص٤٥.

٢٠١٨	١٥	%١٥	٥,٣٦٩	%٥٧	٢٢٤	%١
٢٠١٩	١٦	%١١,٣	٩,٥٠٠	%٧٦	٤,٨٨٠	%٤٧
٢٠٢٠	١٨	%٨	٣,١٥٧	%١٨	٩٠٣	%١٦
٢٠٢١	١٨	%١٥	٩,٠١٢	%٨١	٦,٧٧٢	%٥٧

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بالتقارير السنوية لصندوق التنمية الصناعية السعودي (٢٠١٩-٢٠٢١م).

الشكل البياني (٤) يوضح معدلات النمو والتطور في إجمالي عدد فرص العمل المستحدثة للمشاريع الصناعية الممولة من صندوق التنمية الصناعية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١م:

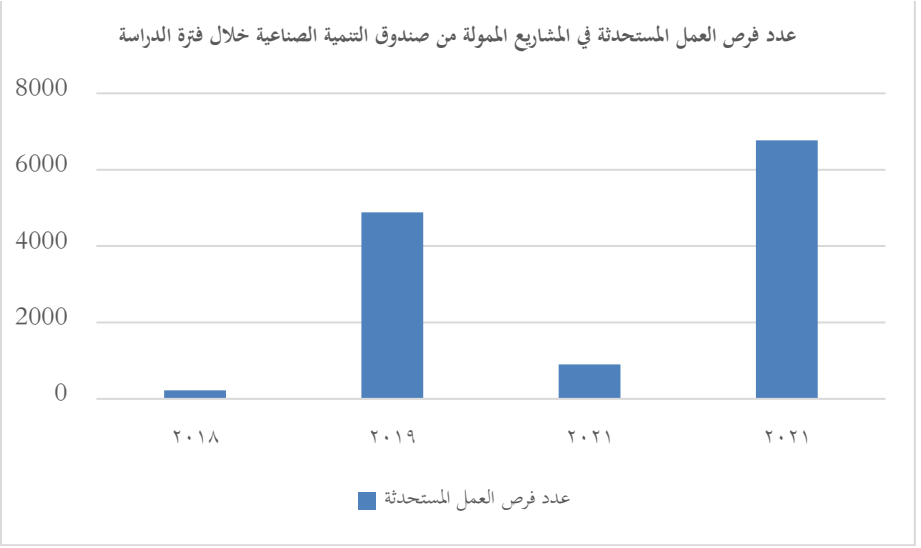

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم (٤).

يتضح من بيانات الجدول (٤) ومن الرسم البياني رقم (٣) أن إجمالي عدد القروض التي قدمها الصندوق للمشروعات المختلطة خلال الثلاث سنوات قد بلغ حوالي ٦٧ قرضًا بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٢٧,٠٣٨ مليار ريال سعودي وبمقارنة نسبة عدد القروض المعتمدة بهذه المشروعات خلال الأعوام الثلاثة بنسبة عدد القروض التراكمية المعتمدة لها منذ تأسيس الصندوق وحتى عام ٢٠٢١م، وكذلك نسبة إجمالي قيمة تلك القروض بإجمالي القروض التراكمية منذ التأسيس، يلاحظ تزايد اهتمام الصندوق بتمويل المشروعات المختلفة والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية في الأعوام الثلاثة، فمن حيث العدد بلغت النسبة في المتوسط حوالي ١٣ %

مقابل ٨١% في العدد التراكمي منذ التأسيس، ومن حيث قيمة القروض فقد بلغت نسبتها في المتوسط ٥٨% مقابل ٣٧% في القيمة التراكمية لقروض الصندوق فهذه المشروعات منذ التأسيس وتشير تقارير الصندوق إلى أن متوسط نسبة مساهمة الشريك الأجنبي في المشاريع المختلطة تبلغ ٤٣% وأن ٦٣% من قروض الصندوق لهذه المشاريع وجهت لمشاريع تعمل في قطاع الصناعات الكيمائية و٢٤% منها لمشاريع تعمل في قطاع الصناعات الهندسية، بينما ٧% منها لمشاريع تعمل في قطاع الصناعات الاستهلاكية(١)

٣-تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: بدأ اهتمام صندوق التنمية الصناعية السعودي يدعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة منذ عام ٢٠٠٦م، حيث تم إطلاق برنامج كفالة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وضمان التمويل الذي يمكنها من التوسع في انشطتها من خلال توفير الضمانات اللازمة للمؤسسات المالية التي يمكن أن تقوم بمنح القروض لهذه المنشآت، وعلى الرغم من انتقال إدارة برنامج كفالة إلى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلا أن الصندوق، ما زال يقدم قروضًا للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والجدول رقم (٥) يظهر ذلك:

جدول (٥) قروض صندوق التنمية الصناعية السعودي المعتمدة للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الفترة (٢٠١٩-٢٠٢١م)

القطاع / السنة	نسبة عدد القروض إلى إجمالي عدد القروض	قيمة القروض (بالمليون ريال)	النسبة من اجمالي قيمة القروض
٢٠١٩	%٧٨	١٤٧٦	%١١,٨
٢٠٢٠	%٨٢	١٥٧٣	%٩,٢
٢٠٢١	%٧٤	٩١٤	%٨,٢
المجموع	%٧٨,٧ في المتوسط	٣٩٦٣	%٩,٧ في المتوسط

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بالتقارير السنوية لصندوق التنمية الصناعية السعودي.

الشكل البياني (٥) يوضح نسبة عدد القروض المعتمدة من صندوق التنمية الصناعية للمنشئات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي عدد القروض:

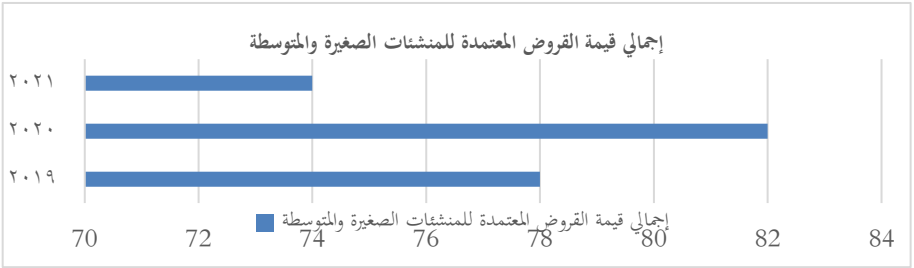

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم (٥).

يلاحظ من بيانات جدول (٥) ومن الشكل البياني رقم (٥) النسبة العالية لعدد قروض الصندوق المعتمدة الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي بلغ متوسطها نحو ٧٨,٧ % خلال الثلاثة أعوام، بمبلغ إجمالي بلغ مجموعه حوالي ٣٩٦٣ مليار ريال سعودي، حيث تشكل جهود الصندوق في هذا المجال دعمًا لجهود الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في هذا الجانب.

٤-التمويل بالمنتجات التمويلية المتخصصة: وهو التمويل الخاص بحزمة البرامج التي أطلقها الصندوق في عامي ٢٠١٨م، ٢٠١٩م في إطار جهوده الهادفة إلى دعم بيئة النشاط الصناعي المتنوع في المملكة، والجدول رقم (٦) يظهر النشاط التمويلي للصندوق في اطار هذا البرامج.

جدول (٦): النشاط التمويلي للصندوق بالمنتجات التمويلية للصندوق منذ إطلاقها وحتى العام ٢٠٢١م.

البرنامج	سنة الإطلاق	عدد القروض	قيمة القروض بالمليون ريال
آفاق	2018	35	463
أرض وقرض	2018	16	149.8
توطين	2019	24	1300
تنافسية	2019	9	429
طاقات متجددة	2019	10	48.4
المجموع	-	89	2,390.2

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بالتقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي ٢٠٢١م

الشكل البياني (٦) عدد القروض المعتمدة للمنتجات التمويلية للصندوق منذ إطلاقها وحتى العام ٢٠٢١م

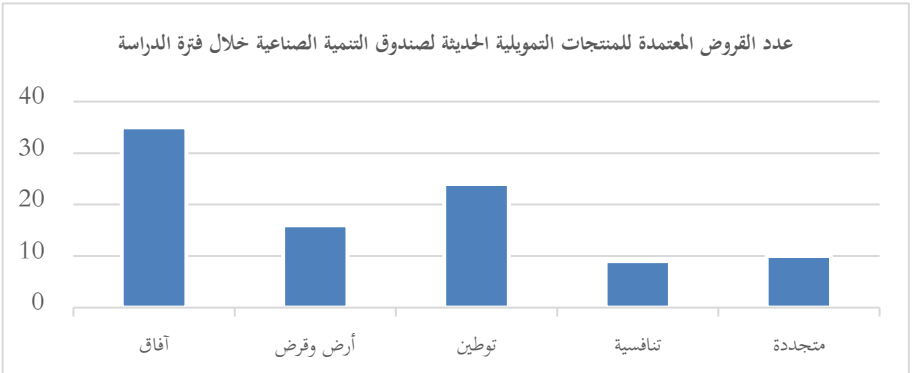

يلاحظ من بيانات الجدول (٦) ومن الشكل البياني رقم (٥) أن القيمة الإجمالية لقروض صندوق التنمية الصناعية السعودي للمنتجات المالية المتخصصة بلغ نحو ٢,٣٩٠ مليار ريال سعودي، النسبة الأكبر منها (٥٤,٤%) وجهت للمشاريع المستهدفة ببرنامج "توطين"، الخاص برفع المحتوى المحلي عبر الشراكات مع كبرى الشركات، تليها المشاريع المستهدفة ببرنامج "آفاق" الخاص بتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بنسبة (١٩,٤%)، ثم مشاريع برنامج "تنافسية" الهادف إلى تحسين كفاءة المصانع ورفع مستوى انتاجيتها وتنافسيتها، وذلك بنسبة (١٧,٩%) حيث شمل التمويل كل من رأس المال العامل والاعتماد المستندي، والتمويل متعدد الأغراض وتمويل سلاسل الأمداد.

٥-تمويل المشاريع الصناعية في المناطق والمدن الواعدة: يقصد بالمناطق والمدن الواعدة تلك التي تقع خارج نطاق مناطق ومدن المملكة الرئيسية التي تتمتع بمستقبل واعد في المجال الصناعي، حيث قضى قرار مجلس الوزراء رقم ٢٩٦ وبتاريخ ١٤٣٢/١٠/١٤هـ بالموافقة على رفع قرض الصندوق بما لا يزيد عن نسبة ٧٥% من تكلفة المشروع في المناطق والمدن الأقل نموًا بدلاً عن ٥٠%، بالإضافة إلى مد أجل القرض إلى ٢٠ عامًا بدلاً عن ١٥ عامًا، وذلك بهدف توسيع نطاق النشاط الصناعي ليشمل مختلف مناطق المملكة(١).

والملاحظ من بيانات الجدول رقم (٧) تظهر أداء صندوق التنمية الصناعية السعودي في دعم الصناعة في المناطق والمدن الواعدة

جدول (٧) تمويل المشاريع الصناعية في المناطق والمدن الواعدة (الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢م)
(بالمليون ريال)

السنة	عدد القروض	النسبة إلى الإجمالي من عدد قروض الصندوق	قيمة القروض (بالمليون ريال)	النسبة إلى الإجمالي من قيمة قروض الصندوق
٢٠١٨	١١٠	%٤٤	٨,٠٦٣	%٧٢

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي، "التقرير السنوي ٢٠٢١م"، ص٤١.

٢٠١٩	٤٦	%٤٠	٤,٥٢٠	%٣٦
٢٠٢٠	٦٩	%٣٢	٦,٨٤٧	%٣٨,٩
٢٠٢١	٤١	%٣٥	٥,٨٥٣	%٥٣
المجموع	٢٦٦	%٣٨,٧	٢٥,٤٨٣	%٥٠

المصدر: إعداد الباحث بالاستعانة بالتقارير السنوية لصندوق التنمية الصناعية السعودي (٢٠١٩-٢٠٢١م).

الشكل البياني (٧) يوضح معدلات النمو والتطور في نسبة قيمة التمويل للمشاريع الصناعية في المناطق والمدن الواعدة من إجمالي قيمة المشاريع الممولة من صندوق التنمية الصناعية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١م:

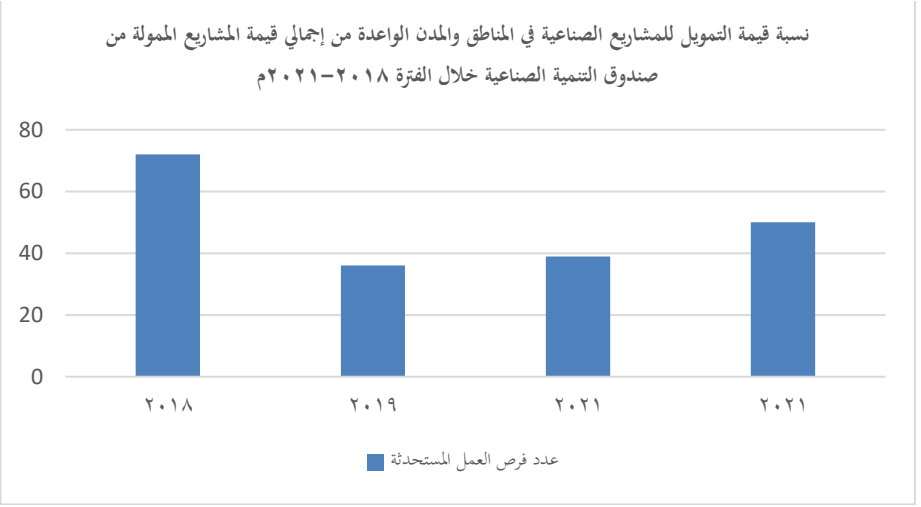

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من بيانات الجدول رقم (٧)

تشير بيانات جدول (٧) والشكل البياني رقم (٧) إلى العدد الكبير للقروض المعتمدة للمشاريع الصناعية في المناطق والمدن الأقل نمواً، والتي بلغت نسبتها إلى العدد الكلي للقروض التي اعتمدها الصندوق خلال الأعوام الأربعة نحو ٣٨,٧ % في المتوسط، وبقيمة إجمالية بلغت ٢٥,٤٨٣ مليار ريال سعودي، أي نحو ٤٢,٦% من قيمة إجمالي القروض التي اعتمدها الصندوق في الأعوام الأربعة وتعكس هذه الأرقام مدى اهتمام الصندوق بتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تنمية المناطق الأقل نمواً ضمن استراتيجية التنمية.

ثانيًا: الخدمات الاستشارية: في هذا الإطار فإن الصندوق أطلق مجموعة متكاملة من الخدمات بهدف استدامة مشاريع عملائه بشكل عام ورواد الأعمال بكل خاص، وذلك في ظل ما تواجهه منشآت القطاع الخاص الصناعية من تحديات متعددة ومختلفة، حيث يقوم مستشارو الصندوق المتخصصون بتقديم الدعم الاستشاري لها عبر دراسة الفرص المناسبة لتحسين الأداء وتحقيق النمو الاستدامة فيها، إذ تتضمن الخدمة الاستشارية حصول رواد الأعمال على التحليل الكامل للوضع الراهن للمنشأة عبر تحديد نقاط القوة والضعف وفرص النمو، وبالتالي تقديم مجموعة من التوصيات والحلول العلمية والعملية القابلة للتطبيق، وصولاً بالأداء إلى مستوى التحسين المطلوب، وفي هذا الخصوص شهد العام ٢٠٢١م تقديم الصندوق لعدد من الخدمات الاستشارية حيث أطلق الصندوق في هذا الجانب مبادرتين تتعلقان بالخدمات الاستشارية: الأولى هي برنامج حاضنات الأعمال الصناعية، وذلك بالشراكة مع جامعة الملك سعود وصندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز التنموي، بهدف تأسيس ودعم مشاريع الأعمال الصناعية لتمكينهم من إنشاء وإدارة المشاريع الناشئة بشكل سليم ومتكامل، وفي هذا الاطار يقدم البرنامج لرواد الأعمال الاستشارات القانونية والمحاسبية والتمويلية والتسويقية والهندسية ودراسات الجدوى، والثانية في مبادرة "اسأل خبير" التي أطلقها الصندوق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" لتقديم الاستشارات الفنية بشكل مباشر وفوري بواسطة خبراء الصندوق في كافة القطاعات التي يشملها نشاطه التمويلي(١).

ثالثًا: الأداء العام للصندوق: وضع الصندوق عدداً من المؤشرات لقياس أدائه في زيادة الأثر الاقتصادي لجميع أنشطته وفعالياته، حيث تم ربط تلك المؤشرات بالأهداف الاستراتيجية للصندوق متمثلة في زيادة الأثر الاقتصادي من المشاريع

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي ٢٠٢١م، ص٥٣

الممولة، وفي تحفيز الاستثمار في الأولويات الوطنية، وفي ضمان الاستدامة المالية، إلى جانب تحقيق التميز في تجربة العمل، فضلاً عن تحسين تجربة الموظفين، وفيما يلي الجدول رقم (٨) الذي يوضح الأداء العام للصندوق من خلال هذه المؤشرات خلال عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١م.

جدول (٨) مؤشرات أداء الصندوق في الأعوام ٢٠٢٠م – ٢٠٢١م

الأهداف الاستراتيجية	مؤشر القياس	٢٠٢٠		٢٠٢١	
		المستهدف	المتحقق	المستهدف	المتحقق
زيادة الأثر الاقتصادي للمشاريع الممولة	آلية احتساب خط أساس لمؤشرات الأثر الاقتصادي لمشاريع الصندوق	نعم/لا	نعم	نعم/لا	نعم
تحفيز الاستثمارات للأولويات الوطنية	-نسبة القروض المعتمدة -نسبة عدد القروض المعتمدة للمنشئات الصغيرة والمتوسطة -نسبة المبالغ المصروفة -نسبة قروض المناطق الواعدة	١٠٠% ١٥% ٢٨% أول الفترة ٤٠%	١١٧,٤% ٧٠% ٥٢% ١١٣%	١٠٠% ٨٠% ١٠٠% -	١٠١% ٧٤% ١٠٢% -
ضمان الاستدامة المالية	نسبة المبالغ المحصلة	٦٥%	٨٢%	١٠٠%	١٤٤%
تحقيق التميز في تجربة العميل	مؤشر رضا عملاء الصندوق	احتساب خط أساس نسبة الرضا	١٠٠%	٦٥%	٦١%
تحسين تجربة الصندوق	مؤشر الارتباط الوظيفي	٩٠%	١١٩%	٧٠%	٧٥%

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من التقارير السنوية لصندوق التنمية الصناعية السعودي لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١م

تعكس بيانات الجدول (٨) الأداء المتطور للصندوق في تحقيق أهدافه الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بالأثر الاقتصادي وتحفيز الاستثمار في الأولويات الوطنية.

الخاتمة

تشمل خاتمة البحث كل من النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات المرتبطة بها:

أولاً: النتائج: وتتمثل في الآتي:

١-يمثل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية رأس الرمح في النهوض بالدور القيادي للقطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠,

٢-زيادة رأس مال الصندوق بنسبة تفوق الـ٦٠٪ بهدف تمكينه من القيام بدوره كممكن للتحول الصناعي في المملكة؛ عزز من قدراته في دعم جهود التنمية الصناعية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠,

٣-استمرار الصندوق في مواصلة القيام بدوره الأساسي الداعم للقطاع الصناعي من خلال الاستمرار في تمويل قطاعات الصناعات الأساسية مما يسهم في تعزيز مساهمة القطاع في تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد السعودي، ممثلة في القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتوليد مزيدًا من فرص العمل.

٤-مواصلة الصندوق في مواصلة برنامجه الخاص بتمويل المشاريع المختلطة يسهم بشكل كبير في تحفيز الاستثمارات المشتركة بين رأس المال المحلي والأجنبي ويسهم في خلق مزيد من فرص العمل.

٥-المنتجات التمويلية التخصصية التي أطلقها صندوق التنمية الصناعية السعودي في إطار برامجه الجديدة تسهم في تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، رفع المحتوى المحلي، وتحسين كفاءة المصانع ورفع مستوى انتاجيتها وتنافسيتها.

٦-من أبرز مؤشرات أداء الصندوق خلال فترة الدراسة تحقيقه لنسبة عالية في الهدف الخاص بتحفيز الاستثمارات في الأولويات الوطنية، حيث بلغت تلك النسبة ٧٠% في العام ٢٠٢٠م و٧٤٪ في العام ٢٠٢١م.

ثانيًا: التوصيات: وتتمثل في الآتي:

١-ضرورة مواصلة الصندوق في جهوده الخاصة بالتطوير المستمر لأدائه وتعظيم الأثر الاقتصادي لأنشطته وفعالياته وفقًا للمؤشرات التي وضعها.

٢-التوسع في تعزيز الشراكات والعلاقات مع العملاء بطرح مزيد من المبادرات وبذل مزيد من الجهود في تفعيل المبادرات القائمة.

٣-التوسع في الشراكات الذكية مع الجهات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

٤-مواصلة الجهد المبذول وتعزيزه في مجال البرامج والمبادرات والمنتجات التمويلية المتخصصة التي أطلقها الصندوق منذ أن أصبح الممكن المالي الرئيسي للتحول الصناعي في المملكة.

٥-ما زال عدد الاستشارات التي يقدمها الصندوق محدوداً بالنظر إلى الزيادة الكبيرة التي حدثت في عدد المصانع وفي مجالات التصنيع المختلفة، الأمر الذي يتطلب الوقوف عنده ودراسته والتعرف على أسبابه ومعالجتها.

قائمة الجداول

م	الجدول	رقم الصفحة
١	جدول (١): تطور رأس مال صندوق التنمية الصناعية السعودي منذ تأسيسه (بالمليار ريال)	٢٦
٢	جدول (٢): عدد وقيمة قروض صندوق التنمية الصناعية السعودي لقطاعات الصناعة الأساسية (٢٠١٨-٢٠٢١م) (بالمليون ريال)	٣٢
٣	جدول (٣): نسبة كل قطاع من قطاعات الصناعات الأساسية من إجمالي قروض صندوق التنمية الصناعية السعودي (الفترة من ٢٠١٨م – ٢٠٢١م) (%)	٣٣
٤	جدول (٤) يظهر أداء صندوق التنمية الصناعية السعودي في تمويل المشروعات المختلطة وأثرها الاقتصادي من خلال فرص العمل التي وفرتها، وذلك خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢١م)	٣٥
٥	جدول (٥) قروض صندوق التنمية الصناعية السعودي المعتمدة للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الفترة (٢٠١٩-٢٠٢١م)	٣٧
٦	جدول (٦): النشاط التمويلي للصندوق بالمنتجات التمويلية للصندوق منذ إطلاقها وحتى العام ٢٠٢١م	٣٨
٧	جدول (٧) تمويل المشاريع الصناعية في المناطق والمدن الواعدة (الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢م) (بالمليون ريال)	٤٠
٨	جدول (٨) مؤشرات أداء الصندوق في الأعوام ٢٠٢٠م – ٢٠٢١م	٤٢

قائمة الأشكال

م	الشكل	رقم الصفحة
١	الشكل البياني (١): الاتجاه العام لتطور رأس مال صندوق التنمية الصناعية السعودي منذ تأسيسه	٢٦
٢	الشكل البياني (٢) يوضح معدلات النمو والتطور في إجمالي عدد القروض المعتمدة من صندوق التنمية الصناعية خلال فترة الدراسة	٣٣
٣	الشكل البياني (٣) يوضح معدلات النمو والتطور في إجمالي نسبة القروض المعتمدة من صندوق التنمية الصناعية بحسب الأنشطة	٣٤

	الصناعية	
٤	الشكل البياني (٤) يوضح معدلات النمو والتطور في إجمالي عدد فرص العمل المستحدثة للمشاريع الصناعية الممولة من صندوق التنمية الصناعية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١م	٣٦
٥	الشكل البياني (٥) يوضح نسبة عدد القروض المعتمدة من صندوق التنمية الصناعية للمنشئات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي عدد القروض	٣٧
٦	الشكل البياني (٦) عدد القروض المعتمدة للمنتجات التمويلية للصندوق منذ إطلاقها وحتى العام ٢٠٢١م	٣٩
٧	الشكل البياني (٧) يوضح معدلات النمو والتطور في نسبة قيمة التمويل للمشاريع الصناعية في المناطق والمدن الواعدة من إجمالي قيمة المشاريع الممولة من صندوق التنمية الصناعية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١م	٤٠

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المصادر العربية:

البنك المركزي السعودي، "التقرير السنوي السابع والخمسون ٢٠٢١م".

التويجري، سارة ناصر. "قياس انتاجية نشاط الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية". (النقد العربي السعودي، ٢٠١٠م).

رؤية المملكة ٢٠٣٠، "برنامج تطوير الصناعة الوطنية للخدمات اللوجستية". (٢٠١٩م): "استرجعت بتاريخ ١٤٤٥/٣/٢٥هـ" من موقع: vision2030. gov. sa

السرتي، السيد محمد أحمد. "اقتصاديات الصناعة". (الإسكندرية: دار فارس للنشر، ٢٠١٢م).

صحيفة أرقام الالكترونية، "ارتفاع عدد المصانع المنتجة إلى ١٠،٨١٩ مصنعًا بالربع الأول من ٢٠٢٣م". *منصة أرقام*. "استرجعت بتاريخ ١٤٤٥/٣/٢٥هـ" من موقع: https: //www. argam. com

صندوق التنمية الصناعية السعودي، "التقرير السنوي ٢٠١٧م".

صندوق التنمية الصناعية السعودي، "التقرير السنوي ٢٠٢٠م".

صندوق التنمية الصناعية السعودي، "التقرير السنوي ٢٠٢١م".

صندوق التنمية الصناعية السعودي، "التقرير السنوي ٢٠٢٢م".

صندوق التنمية الصناعية السعودي، "النسخة الرابعة من حفل الصندوق الصناعي لتمكين القطاع الخاص ٢٠٢٢م".

صندوق التنمية الصناعية السعودي، "تمكين التنمية الصناعية المستدامة في المملكة العربية السعودية"، (سبتمبر ٢٠٢٢م).

عبدالحليم، محمد يونس. "الاقتصاد الصناعي". (القاهرة: روابط للنشر وتقنية

المعلومات، ٢٠٢٠م).

عجمية، محمد عبدالعزيز؛ ناصف، إيمان عطية. "التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية تطبيقية". (الإسكندرية: قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٠م).

عمارة، هشام محمد. "دور الصناعة التحويلية في التنمية الاقتصادية". *مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد٥١٩*، (٢٠١٥م): ٣٥٧.

العمري، سامي صلاح. "أهمية الصناعات التحويلية السعودية، دراسة جغرافية تحليلية"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة*، (٢٠١٢م): ص١٢١، ١٢٢.

القحطاني، فرج بن عبدالمحسن. "التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية – واقع وطموح". (مكة: دار طيبة الخضراء، ١٤٣٧هـ).

الهيئة العامة للإحصاء، "التقرير السنوي للعام ٢٠٢١م".

وزارة الصناعة والثروة المعدنية، "الاستراتيجية الوطنية للصناعة، ٢٠١٩م".

وزارة الصناعة والثروة المعدنية، "النشرة الشهرية، أبريل، ٢٠٢٣م".

bibliography

Ajamīyah, Muḥammad ‘Abdalazīz; Nāṣif, Īmān ‘Aṭīyah. "al-tanmiyah al-iqtiṣādīyah – Dirāsāt Naẓarīyat taṭbīqīyah". (al-Iskandarīyah: Qism al-iqtiṣād, Jāmi‘at al-Iskandarīyah, 2020).

Al-Bank Al-Markazī Al-Sa‘ūdī, "Al-taqrīr Al-Sanawī l-sābi‘ wa-al-khamsūn 2021".

Al-Hay’ah Al-Āmmah lil-Iḥṣā’, "al-taqrīr al-Sanawī lil-‘ām 2021".

Al-Qaḥṭānī, Faraj ibn Abdālmḥsn. "al-tanmiyah al-Ṣinā‘īyah fī Al-Mamlakah Al-‘Arabīyah Al-Sa‘ūdīyah – wāqi‘ wa-ṭumūḥ". (Makkah: Dār Ṭaybah Al-Khaḍrā’, 1437).

Al-Tuwayjirī, Sārah Nāṣir. "Qiyās antājyh Nashāṭ al-Ṣinā‘āt al-taḥwīlīyah fī Al-Mamlakah Al-‘Arabīyah Al-Sa‘ūdīyah". (Al-naqd Al-‘Arabī Al-Sa‘ūdī, 2010).

Al-‘Umarī, Sāmī Ṣalāḥ. "Ahammīyat al-Ṣinā‘āt al-taḥwīlīyah al-Sa‘ūdīyah, dirāsah jughrāfīyah taḥlīlīyah" , *Majallat Jāmi‘at al-Malik ‘Abduazīz, Jiddah,* (2012): ṣ121, 122.

Bdālḥlym, Muḥammad Yūnus. "al-iqtiṣād al-ṣinā‘ī". (al-Qāhirah: Rawābiṭ lil-Nashr wa-tiqnīyat al-ma‘lūmāt, 2020).

Imārah, Hishām Muḥammad. "Dawr al-ṣinā‘ah al-taḥwīlīyah fī al-tanmiyah al-iqtiṣādīyah". *Majallat Miṣr al-mu‘āṣirah, al-Qāhirah, aladd519,* (2015): 357.

Ru’yah Al-Mamlakah 2030, "Barnāmaj taṭwīr al-ṣinā‘ah al-Waṭanīyah lil-Khidmāt allwjstyh". (2019m): "astrj‘t bi-tārīkh 25/3/1445" min Mawqi‘: vision2030. gov. sa

Ṣundūq Al-tanmiyah Al-Ṣinā‘īyah Al-Sa‘ūdī, "al-nuskhah al-rābi‘ah min ḥafl al-Ṣundūq al-ṣinā‘ī ltmkyn al-qiṭā‘ al-khāṣṣ 2022".

Ṣundūq Al-tanmiyah Al-Ṣinā‘īyah Al-Sa‘ūdī, "al-taqrīr al-Sanawī 2017".

Ṣundūq Al-tanmiyah Al-Ṣinā‘īyah Al-Sa‘ūdī, "al-taqrīr

al-Sanawī 2020".

Ṣundūq Al-tanmiyah Al-Ṣinā‘īyah Al-Sa‘ūdī, "al-taqrīr al-Sanawī 2021".

Ṣundūq Al-tanmiyah Al-Ṣinā‘īyah Al-Sa‘ūdī, "al-taqrīr al-Sanawī 2022".

Ṣundūq Al-tanmiyah Al-Ṣinā‘īyah Al-Sa‘ūdī, "Tamkīn al-tanmiyah al-Ṣinā‘īyah al-mustadāmah fī al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah" , (Sibtambir 2022).

Wizārat Al-ṣinā‘ah Wa-Al-Tharwah Al-Ma‘dinīyah, "al-Istirātījīyah al-Waṭanīyah lil-Ṣinā‘ah, 2019".

Wizārat Al-ṣinā‘ah Wa-Al-Tharwah Al-Ma‘dinīyah, "al-Nashrah al-shahrīyah, Abrīl, 2023".

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

The contents

No.	Researches	page
1-	**Science of Fundamentals of Islamic Jurisprudence and Artificial Intelligence - Synergy and Influence -** Dr. Yusuf bin Hilal bin Haleel Al-Suhaymi	11
2-	**The principle of adherence to the Arabic language in judicial procedures - Original Study in the Kingdom of Saudi Arabia Law -** Prof. Haitham Hamed Almasarweh	53
3-	**Factors Affecting the Realization of the Seller's Obligation to Transfer the Commercial Shop Ownership and Its Delivery to the Buyer - A Comparative Study -** Dr. Hasan bin Ghazi bin Najem Al-rhaili	103
4-	**Custom and Its Impact on the Law of Personal Status - An Applied Originating Study of the Saudi Law -** Dr. Mashael Nughimesh Gazi Al-harbi	157
5-	**Compensation for the loss of benefit in Islamic jurisprudence A jurisprudential study compared to the Saudi system and judiciary** Dr. Mohammed saleh Mohammed Alaiyed	209
6-	**The Competitiveness of the National Economy An Original Applied Study on the Saudi Economy (2015 AD - 2022 AD -** Dr. Abdalqader Ahmed Baker Al Bakery	305
7-	**The Impact of Bank Credit of the Islamic Instruments of Financing on the GDP of the Kingdom of Saudi Arabia - Econometric Study of the Period Between 2014 – 2022 -** Dr. Fahad bin Mohammed Bakr Abed	367
8-	**The role of the Saudi Industrial Development Fund in achieving industrial transformation within the framework of the Kingdom of Saudi Arabia Vision 2030** Dr. Waleed bin Menwer Hamad Althabi	411
9-	**Objectives of Family System in Islam** Dr. Fahad Mohammed Abdullah Al-Khowaiter	467
10-	**Using The Holy Qur'an Quotes in Dawa Speech (Abi Bakr Al Sedddiq Speech as a model) - An inductive analytical study -** Dr. Hind Ali Abdullah Almousa	519

The views expressed in the published papers reflect the view of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal

Publication Rules at the Journal (*)

1-The research should be new and must not have been published before.

2-It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.

3-It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.

4-It should comply with the standard academic research rules and its methodology.

5-The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.

6-The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.

7-In case the research publication is approved, the journal shall

8- assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.

9-The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.

10-The journal's approved reference style is "Chicago".

11-The research should be in one file, and it should include:

- A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
- An abstract in Arabic and English.
- An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
- Body of the research.
- A conclusion that includes the research findings and recommendations.
- Bibliography in Arabic.
- Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
- Necessary appendices (if any).

12- The researcher should send the following attachments to the journal:

The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website: http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Abdul ‘Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
Professor of Aqidah at Islamic University University
(Editor-in-Chief)

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally
(Managing Editor)

Prof. Ramadan Muhammad Ahmad Al-Rouby
Professor of Economics and Public Finance at Al-Azhar University in Cairo

Prof. ʿAbdullāh ibn Ibrāhīm al-Luḥaidān
Professor of Daʿwah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Prof. Hamad bin Muhammad Al-Hājiri
Professor of Comparative Jurisprudence and Islamic Politics at Kuwait University

Prof. ʿAbdullāh bin ʿAbd al-ʿAziz Al-Falih
Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Amin bun A'ish Al- Muzaini
Professor of Tafseer and Sciences of Qur‘aan at Islamic University

Dr. Ibrahim bin Salim Al-Hubaishi
Associate Professor of Law at the Islamic University

Prof. ‘Abd-al-Qādir ibn Muḥammad ‘Aṭā Ṣūfī
Professor of Aqeedah at the Islamic University of Madinah

Prof. Dr. ‘Umar bin Muslih Al-Husaini
Professor of Fiqh Sunnah and its Sources at the Islamic University

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā‘ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Muhammad bin Ahmad Al-Barhaji
Professor of Qirāʾāt at Taibah University

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa‘aat at Islamic University

Dr. Ḥamdān ibn Lāfī al-‘Anazī
Associate Professor of Exegesis and Quranic Sciences at Northern Border University

Dr. Ali Mohammed Albadrani
(Editorial Secretary)

Dr. Faisal Moataz Salih Faresi
(Publishing Department)

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars

His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University

His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Member of the high scholars & Vice minister of Islamic affairs

Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal

Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco

Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University

Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University

Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University

Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II

Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University

Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Correspondence :

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address:

Es.journalils@iu.edu.sa

the journal's website :

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

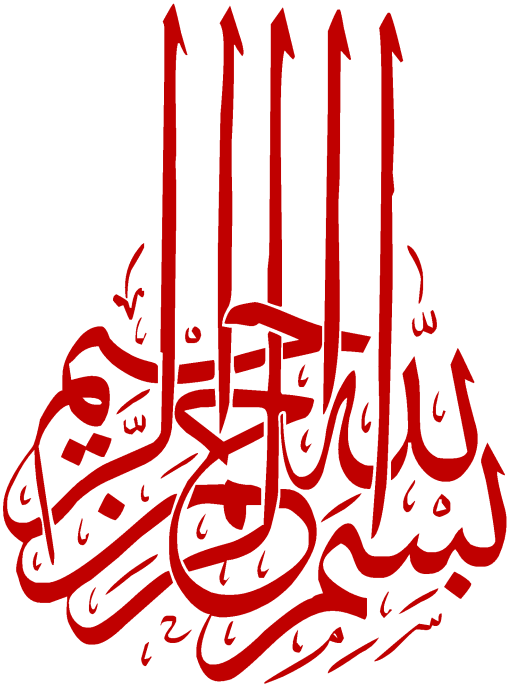
بسم الله الرحمن الرحيم

Copyrights are reserved

Paper Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7836 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International serial number of periodicals (ISSN)
1658 - 7898

Online Version :
Filed at the King Fahd National Library No :
7838 - 1439
and the date of : (17/9/1439 AH)
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658 - 7901

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

ISLAMIC UNIVERSITY JOURNAL OF ISLAMIC LEGAL SCIENCES

REFEREED PERIODICAL SCIENTIFIC JOURNAL

Lssue (208) - Volume (4) - Year (58) - March 2024

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
MINISTRY OF EDUCATION
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

JOURNAL OF THE ISLAMIC UNIVERSITY OF SHARIA SCIENCES

A PERIODICAL, PEER-REVIEWED SCIENTIFIC JOURNAL

Issue (208) - Volume (4) - Year (58) - March 2024